جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم المحاسبية والمالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق

من إعداد :

– أيوب ابلال

– فاتح بن لحسن

بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة

دراسة ميدانية لمجموعة بنوك(بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،بنك الجزائري الخارجي ،بنك الخليج الجزائري–ورقلة)

الفترة مابين02 ماي الى 20 ماي 2019م

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ:(2019/06/18م)

امام اللجنة المكونة من السادة :

- الاستاذ/خروبي يوسف (استاذ محاضرة–جامعة ورقلة).....رئيسا
- الاستاذ/بوزيد عصام (استاذ محاضرة–جامعة ورقلة).....مشرفا و مقررا
- الاستاذ/حجاج محمد الهاشمي (استاذ محاضرة–جامعة ورقلة).....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم المحاسبية والمالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية
فرع: علوم مالية ومحاسبة ،
تخصص: محاسبة و تدقيق

من إعداد :
– أيوب ابلال
– فاتح بن لحسن

بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة

دراسة ميدانية لمجموعة بنوك(بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،بنك الجزائري الخارجي ،بنك الخليج الجزائري–ورقلة)

الفترة مابين02 ماي الى 20 ماي 2019م

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ:(2019/06/18م)
امام اللجنة المكونة من السادة :

- الاستاذ/خروبي يوسف (استاذ محاضرة–جامعة ورقلة).....رئيسا
- الاستاذ/بوزيد عصام (استاذ محاضرة–جامعة ورقلة).....مشرفا و مقررا
- الاستاذ/حجاج محمد الهاشمي (استاذ محاضرة–جامعة ورقلة).....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الاهداء

الى من جرع الكاس فارغ ليسقيني قطرة حب
الى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة
الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
الى القلب الكبير (والدي العزيز)

الى من ارضعتني الحب و الحنان
الى من كان دعاءها سر نجاحي
الى رمز الحب وبلسم الشفاء
الى القلب الناصع بالبياض(امي الغالية)

الى من كانوا و لازالوا قوتي وسندي
الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة الى رياحين حياتي (اخوتي)

الى سندي في الدنيا ولا احصي لهم فضل
الى افراد اسرتي دون استثناء(اقاربي)

الى من جعلهم الله اخوتي واحببتهم في الله
الى من ملاذي وملجئي(اصدقائي وزملائي)

الى اساتذتي الكرام
الى من هم اكرم منا مكانة (شهداء فلسطين)

ايوب

الاهداء

الى الذي اعطى وضحى
وكان صبره وحرصه واصراره
نبراسا يضيء مسيرة حياتي(ابي الغالي)

الى التي بعثت في نفسي الصبر والتفاؤل
والامل للمضي قدما في تحقيق احلامي
الى كل من في الوجود بعد الله و رسوله (امي الحبيبة)

الى الذين يحملون في عيونهم
ذكرياتي طفولتي(اخوتي)

الى من ضاقت السطور من
ذكرهم فوسعهم قلبي(عائلتي)

الى سندي في الحياة وملاذي
وقوتي (اصدقائي)

الى اساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة
الى من هم اكرم منا مكانة (شهداء فلسطين)

فاتح

الشكر و التقديم

بعد بسم الله الرحمن الرحيم وصلاة وسلام على اشرف المرسلين

نحمد الله و نشكره على ان من علينا بهذه النعمة. كما نشكر والدينا العزيزين و اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل جديد لتبعت الامة من جديد ،الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة جميع اساتذتنا الافاضل .

وكذلك نشكر كل من قدم لنا يد العون و المساعدة و المعلومات لإتمام بحثنا هذا و نخص بالذكر:

الاستاذ المشرف: بوزيد عصام و كذا الاستاذ مقدم خالد.

وايضا نخص بالشكر ادارة وموظفي المؤسسات التي اجريت فيها هذه الدراسة وبالخصوص بنك الفلاحة والتنمية الريفية من السيد المدير الى المؤطر السيد مرابطي بوجمعة الى السيدة نائب مدير الشؤون الادارية والمحاسبية و كافة موظفي البنك.

الى الذين زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا التسهيلات ،ربما دون شعورهم بذلك لهم منا كل الشكر والاحترام موظفي ادارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير دون استثناء

وفي مثل هذه اللحظات تتبعثر الاحرف والكلمات ونحاول عبثا تجميعها في عبارات كثيرة تمر في الخيال

،في نهاية المطاف وجب علينا ان نخص بالشكر و العرفان الى كل من اشعل شمعة في دروب عملنا .

شكرا جزيلا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التدقيق الداخلي ودوره في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة المالية (بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بنك الجزائري الخارجي ، بنك الخليج الجزائري) ، قد استخدم المنهج الوصفي في إجراء الدراسة و قد أعد استبيان خصيصا لهذا الغرض و من تم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدد (30) فردا بالبنوك السالفة الذكر في فترة امتدت من 02ماي الى20ماي 2019م ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية الكافية لأداء مهامه ، بالإضافة إلى وجود وعي لدى المدققين الداخليين بأهمية دورهم في إدارة مخاطر السيولة في البنوك و كذا تعاونهم الكبير مع الجهة المسؤولة عن تحديد المخاطر و يتمثل ذلك في تقديمهم للاستشارات و التوصيات بشأن إدارة المخاطر و كل ما يتعلق بذلك.

الكلمات المفتاحية: تدقيق، داخلي، مخاطر، سيولة، ادارة .

Cette étude vise à faire connaitre le rôle de l'audit interne dans la Gestion du risques de la liquidation dans une société financière (la banque de l'agriculture et du développement rura ; la banque d'Algérie de l'externe ; Gulf Bank Algérie) a utilisé l'approche descriptive en menant l'étude à travers un questionnaire prépare spécialement à cet effet. Son distribuée à la population constitué de (30) personnes dans les banques mentionné ci-dessus dans un période 2 mai 2019.

L'étude a trouvé bien des résultats qui sont le plus important. Premièrement :jouir de l'indépendance de l'auditeur interne suffisante pour exercer ses fonctions comme il se doit en plus d'une prise de conscience parmi les auditeurs internes de l'importance de leur rôle dans la gestion des risques de la liquidation dans les banques et ainsi que leur coopération avec le grande organisme chargé de l'identification des risques ans illustrés à mettre les recommandations du conseille gestion des risques et tout ce qui touche à elle.

Mot clef : audit, interne, risques, liquide , Gestion

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء2 +1	III+IV
الشكر والتقدير	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال	VII
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VII
المقدمة العامة	ا
الفصل الاول: مراجعة الادبيات النظرية و التطبيقية لدور التدقيق الداخلي في ادارة مخاطر	01
تمهيد	02
المبحث الاول: : مفاهيم أساسية عن التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر السيولة	03
المبحث الثاني: دراسات سابقة	23
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: : الدراسة الميدانية لدور التدقيق الداخلي في ادارة مخاطر السيولة المصرفية	33
تمهيد	34
المبحث الاول: طريقة وادوات الدراسة	35
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	38
خلاصة الفصل	55
الخاتمة العامة	56
قائمة المراجع	60
قائمة الملاحق	65
الفهرس	82

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(01-01)	جدول يوضح تطور اهداف مهنة التدقيق الداخلي منذ نشأة معهد المدققين الداخليين الامريكيIIA	04
الجدول(01-02)	جدول يوضح مراحل تطور وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر	09
الجدول(01-03)	جدول يوضح اوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	29
الجدول (02-01)	جدول يمثل ثبات معامل ألفاكرونباخ	37
الجدول (02-02)	جدول يمثل الصدق و الثبات	37
الجدول (02-03)	جدول يمثل مقياس ليكرت الثلاثي	37
الجدول (02-04)	جدول يمثل مخرجات برنامج spss فيما يخص الجنس	38
الجدول (02-05)	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن	39
الجدول (02-06)	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل	40
الجدول (02-07)	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع الوظيفة	41
الجدول (02-08)	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	42
الجدول (02-09)	جدول يمثل إجابات المحور الثاني	44
الجدول (02-10)	جدول يمثل اجابات البعد الاول من المحور الثالث	46
الجدول (02-11)	جدول يمثل اجابات البعد الثاني من المحور الثالث	48
الجدول(02-12)	جدول يمثل تحليل معامل الارتباط	50
الجدول(02-13)	جدول يمثل تأثير التدقيق الداخلي على ادارة مخاط السيولة	51
الجدول(02-14)	جدول يوضح معاملات خط الانحدار	52
الجدول(02-15)	جدول يمثل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع	52

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(01-01)	شكل يوضح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر	**21**
الشكل(02-01)	شكل يمثل توزيع افراد العينة حسب الجنس	**39**
الشكل (02-02)	شكل يمثل توزيع افراد العينة حسب السن	**40**
الشكل (02-03)	شكل يمثل توزيع افاد العينة حسب المؤهل العلمي	**41**
الشكل (02-04)	شكل يمثل توزيع افراد العينة حسب نوع الوظيفة	**42**
الشكل (02-05)	شكل يمثل توزيع افراد العينة حسب الخبرة	**43**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق01	قائمة المحكمين	**66**
الملحق02	مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS	**67**
الملحق03	استمارة الاستبيان	**79**

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة
IIA	معهد المدققين الداخلين
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IGF	المفتشية العامة للمالية
PCN	المخطط المحاسبي الوطني
CNC	المجلس الوطني للمحاسبة
COSO	لجنة رعاية المؤسسات
IRM	معهد ادارة المخاطر

مقدمة عامة

توطئة:

إن التطور العلمي و التكنولوجي الحاصل و ظهـور الشركات المتعددة الجنسيات و الشركـات الدوليـة و كبر حجم هذه الشركات و تنوع عملياتها و أنشطتها مما أدى إلى وجوب الاهتمام بالتدقيق بصفة عامة و التدقيق الداخلي بصفة خاصة ،بحيث تقوم إدارة الشركة بتحديد أنظمة رقابة داخلية مهمتها متابعة حسن سير أنشطة الشركة ومدى الالتزام بالتعليمات والسياسات المحددة من طرف الإدارة العليا أو الشركة الأم و مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف ، و يعمل التدقيق الداخلي كذالك على حماية نقديات و موجودات الشركة لاستمراريتها .

إن إدارة المخاطر تهدف لاكتشاف الأخطار و الحد من أثارها إلى ادني مستوى بصفة عامة إما فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة فهدفها اكتشاف الأخطار المتعلقة بالسيولة و الحد منها لأدنى مستوى، وذلك بتنبؤ و توقع هذه الأخطار في الوقت المناسب للتعامل معها.

و على هذا الأساس هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور المدقق والتدقيق الداخلي في ادارة مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية اقليم ورقلة.

1 طرح الإشكالية:

بالنظر لما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل الآتي:

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح أسئلة أخرى فرعية و هي:

1. ما مدى توافر الشروط الموضوعية و القانونية للمدقق الداخلي في البنوك الجزائرية(محل الدراسة)؟
2. هل تتوفر البنوك الجزائرية على ادارة مخاطر السيولة؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وظيفة التدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة؟
4. ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ادارة مخاطر السيولة؟

2.للإجابة عن الاطروحة سنحاول اجابة عن الإشكالية بطرح الفرضيات التالية:

1. هناك توافر مقبول للشروط الموضوعية والقانونية للمدقق الداخلي في البنوك.
2. تتوفر إدارة مخاطر السيولة بشكل مقبول في البنوك (محل الدراسة).
3. توجد علاقة ايجابية بين التدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة.
4. يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في إدارة مخاطر السيولة.

3. دوافع اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي جعلتنا نختار هذا الموضوع هي:

- ✓ علاقة الموضوع بالتخصص .
- ✓ معرفة دور التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية.
- ✓ معرفة كيفية إدارة البنوك الجزائرية للمخاطر وبصفة خاصة مخاطر السيولة .

4. أهداف الدراسة:

هدفت دراستنا إلى إظهار مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها كالآتي:

- ❖ مدى اعتماد البنوك الجزائرية على التدقيق الداخلي .
- ❖ التعرف على مخاطر السيولة و كيفية إدارتها بالاعتماد على التدقيق الداخلي .
- ❖ التعرف على طرق المعتمدة لدى البنوك في التعامل مع مخاطر السيولة البنكية.

5.أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في:

- ❖ الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الوصول الى المخاطر البنكية (السيولة).
- ❖ أهمية الاعتماد على التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة.
- ❖ أهمية الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة للحد من أثارها السلبية في البنوك.
- ❖ التنسيق الايجابي و الفعال بين كل من التدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة في البنوك.

6.حدود الدراسة :

تم تحديد هذه الدراسة بالحدود المكانية و الزمنية، كما يلي:

- الحدود المكانية : المؤسسة المالية (بنك الفلاحة وتنمية الريفيةBADR ،بنك الجزائري الخارجيBEA وبنك الخليج – وكالة ورقلة)
- الحدود الزمنية: تحددت الفترة الزمنية للدراسة خلال شهر ماي 2019م.

7.صعوبات الدراسة:

- ✓ صعوبة صياغة أسئلة الاستبانة للتوافق مع فهم المستجوبين.
- ✓ صعوبة ايجاد قسم لوظيفة التدقيق الداخلي لتمركز التدقيق في المؤسسات الأم بالنسبة للبنوك محل الدراسة.
- ✓ تحفظ في بعض الإجابات.

8.منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، حيث تم الاعتماد في الفصل الأول على وصف متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر ،مخاطر السيولة). وأما في ما يخص الفصل التطبيقي فقد تم اعتماد الاستبانة حيث تم توزيع(39) منها على ثلاثة بنوك (بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ،بنك الخارجي الجزائريBEA ،بنك الخليج الجزائريAGB بمدينة ورقلة وتم استرداد(30).

واما فيما يخص ادوات الدراسة ،فقد تمثلت في الكتب ،المداخلات والمقالات العلمية ،الرسائل العلمية ،المجلات والجرائد والتي اعتمدت كمصادر للجزء النظري .أما في ما يخص الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على كل من الاستبيان ،الملاحظة ،المقابلة ،ومن ثم اعتمدنا على البرنامج SPSS لتحليل المعلومات النظرية الى استنتاجات وأراء واقتراحات .

9.هيكل الدراسة:

من أجل معالجة هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين:

حيث تناولنا في الفصل الأول مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية لدور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة , بدوره جزء إلى مبحثين, المبحث الأول تناول الإطار النظري العام حول التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر السيولة, أما المبحث الثاني فتناول الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية.

أما الفصل الثاني فقد احتوى على الدراسة الميدانية للموضوع ,وتم تقسيمه إلى مبحثين ,المبحث الأول خصص لعرض طريقة وأدوات الدراسة ,أما المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الاول:

الاطار النظري للتدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة

تمهيد:

منذ الاعتراف بالتدقيق الداخلي كوظيفة مستقلة و مفهومه يشهد تطور ،حيث أن الوظيفة أصبحت تحظى باهتمام كبير في المؤسسات المالية و البنوك كونها تعمل على اكتشاف ،تحكم ،مراقبة ،تسيير و إدارة الأخطار التي تواجه المؤسسة.

أي أن للمدقق الداخلي دور هام في الحد و التقليل إلى أدنى مستوى من المخاطر التي تواجهه المؤسسات.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الاول: مفاهيم أساسية عن التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر السيولة.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر السيولة:

تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب. حيث ان المطلب الأول حول الإطار العام للوظيفة التدقيق الداخلي إذ تضمن الفرع الأول الإطار النظري للوظيفة وأما الثاني فاقتصر على تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر ،أما المطلب الثاني فيوضح ماهية كل إدارة المخاطر ومخاطر السيولة و إدارة مخاطر السيولة ،أما المطلب الثالث والاخير فيبين العلاقة بين كل من التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر السيولة.

المطلب الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي:

الفرع الأول الاطار النظري للتدقيق الداخلي

أولا: نشأته: ظهر التدقيق الداخلي في القرن 19 تحت فكرة المدققون الجوالون في شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية ، أين كان يتم إرسال الموظفين في هذه الشركات إلى مكاتب بيع التذاكر للمقارنة بين ما تم تحصيله و عدد التذاكر المباعة.

وفي ظل الأزمة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 والتي عرفت فيها المؤسسات ركود اقتصادي ، أدت بها إلى إخضاع الحسابات إلى تدقيق خاص بهدف تقليل تكاليف التدقيق. وبعدها ازداد إدراك المؤسسات .

إن التدقيق الخارجي وحده غير كافي للتحقيق أهداف التدقيق العامة حيث بدأت المؤسسات بتوظيف موظفين خاصين من أجل التحقق من الممارسات و المعاملات المالية ،واختبار التطابق بين التنفيذ و الضبط المحاسبي ,بصورة دائمة و مستمرة على مدار فترة نشاط المؤسسة[1] .

إلا أن البعض الأخر يقول أن التدقيق الداخلي كان معروف منذ زمن بعيد ,إلى أن انتشار هذا المفهوم و الاعتراف به كمهنة بدأ منذ أن أصبح للمدققين الداخليين هيئة مهنية دولية سنة 1941 وهي "معهد المدققين الداخليين" والذي اهتم بتطوير مفاهيم التدقيق الداخلي كمهنة تواكب تطور مفاهيم الأعمال[2].

والجدول(01-01) الموالي يوضح تطور أهداف مهنة التدقيق الداخلي منذ نشأة المعهد .

[1]Jacques Renard**, théorie et pratique d'audit interne**, les éditions d'organisation, groupe eyrolles, Paris2010, p35-36.

[2] خلف عبد الله الوردات ,**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة عنIIA** ,مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى ، الاردن 2014,ص25.

الفترة الزمنية	الهدف من عملية التدقيق	نوع الفحص	دور الرقابة الداخلية
من قبل 1940	• تحديد عدالة وصحة المركز المالي • اكتشاف اوجه التلاعب والاخطاء	تدقيق اختباري	بداية الاهتمام
1941- 1950	• تحديد طبيعة و هدف التدقيق الداخلي • مسؤولية واستقلال التدقيق الداخلي • هدف التدقيق تحسين العمليات	تدقيق مستمر	تزايد الاهتمام كونه جزء من نظام الرقابة
1950- 1960	• التركيز على الفعالية • الفحص وتقييم المستمر لعمل الوحدة	تدقيق مستمر	تزايد الاهتمام كونه جزء من نظام الرقابة
1960- 1970	• تدقيق سلامة الادخال لسجلات الوحدة • التمييز بين اهداف التدقيق الداخلي للوحدات الكبيرة والصغيرة لا تتعلق بالأمور المالية	تدقيق مستمر	الاهتمام قوي كونه جزء من نظام الرقابة الداخلي
1970- 1980	• التحقق من سلامة ودقة الادخال لسجلات الوحدة • التحقق من ملكية الوحدة الاقتصادية للموجودات المختلفة	تدقيق مستمر	اهتمام وتركيز جوهري من نظام الرقابة الداخلية
1980- 1990	• توسع عمل التدقيق الداخلي ليشمل جميع العمليات المالية وغير المالية	تدقيق شامل ومستمر	اهتمام وتركيز جوهري من نظام الرقابة الداخلية
1990- 2000	• تطور عمل التدقيق الداخلي من خلال الاستقلالية وتقديم خدمات استشارية لتحسين اداء الوحدة لكونه تأكيدي وموضوعي	تدقيق شامل ومستمر	اهتمام وتركيز جوهري من نظام الرقابة الداخلية
2000- لغاية الان	• تقييم وتحسين فاعلية عملية الرقابة لإضافة قيمة عن طريق الاعتماد على مدخل منهجي منظم لتقييم و مساعدة الوحدة على تحقيق اهدافها • تقييم وتحسين ادارة المخاطر وتقييم الرقابة والحوكمة	تدقيق شامل ومستمر	اصبح التدقيق الداخلي دائرة او قسم من نظام الرقابة الداخلية

المصدر: محمد عبد الله ابراهيم / حسن فائز حسين ، **دور معايير التدقيق الداخلي للIIA في تحسين الدليل الاسترشادي المحلي وانعكاسه على كفاءة أداء وحدات التدقيق الداخلي** ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية العدد108 ، المجلد24 ، العراق 2018 ص623.

إذ أنه في سنة 1947 قام المعهد بإصدار أول دليل يتضمن قائمة مسؤوليات وظيفة التدقيق الداخلي وبعدها عام 1957 تم إصدار قائمة معدلة من نفس المعهد ، واستمرت وظيفة التدقيق الداخلي في التطور إلى أن تم وضع معايير أولية للأداء المهني في التدقيق الداخلي سنة1974 والتي اعتمدت بشكل نهائي في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين بسان فرنسيسكو من سنة 1978 والتي عرف فيها التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة تقويم مستقلة يتم انشاؤها داخل الوحدات الاقتصادية لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة ، والهدف منها مساعدة أعضاء الوحدات الاقتصادية في تنفيذ أعمالهم بكفاءة و فعالية .

في سنة 2001 وبسبب التطور في تكنولوجيا المعلومات و الأنظمة المالية المحوسبة ، تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتطوير مفهومه.

واستمرت وظيفة التدقيق الداخلي في التطور إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الان من تشريعات و معايير وخطط عمل و أساليب تنظم أداءه وبيئة عمله باستخدام البرامج الحاسوبية التي تضمن الدقة وسرعة الحصول على النتائج التي يسعى إليها [1].

ثانيا: تعريف التدقيق الداخلي: منذ الاعتراف بالتدقيق الداخلي كوظيفة إلى يومنا هذا, شهد مفهومه تطور واكب تطور أعمال الشركات كبر حجمها وتعدد جنسياتها ، أنشطتها وتوسعها ، ومنه سنذكر مجموعة من المفاهيم حول التدقيق الداخلي:

تعريف معهد المدققين الداخليين IIA:

هو نشاط تأميني استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكساب المنشأ آلية منظمة ومنهج انضباطي لتقييم تحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركة[2].

تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC:

التدقيق الداخلي هو نشاط توكيدي استشاري يهدف الى تقييم وتحسين فاعلية ادارة الوحدة للمخاطر و فحص وتقييم ورصد كفاية فاعلية الرقابة الداخلية [3].

---

[1] خلدون عود الله عبد الله البطوش ,**دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الاردنية** ,رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة الشرق الاوسط ,الاردن2015,ص13-14.

[2] يوسف سعيد يوسف المدلل ,**دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري**, رسالة ماجستير غير منشورة, قسم المحاسبة والتمويل ,الجامعة الاسلامية-غزة ,فلسطين 2007,ص31.

[2] محمد عبد الله ابراهيم /حسن فائز حسين ,**دور معايير التدقيق الداخلي للIIA في تحسين الدليل الاسترشادي المحلي و انعكاسه على كفاءة اداء وحدات التدقيق الداخلي** ,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, العدد108,المجلد 24,العراق2018,ص622.

مما سبق يمكن تعريف التدقيق الداخلي على انه نشاط استشاري مستقل يساعد تقييم فحص مراقبة ومتابعة الأعمال داخل المؤسسة وفق منهج منظم ، يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة ، وتحسين جودة وفاعلية إدارة المخاطر و حوكمة الشركة.

ثالثا: أهمية و أنواع و اهداف التدقيق الداخلي:

1. **الأهمية:** تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في كونه يهدف إلى خدمة عدة فئات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات (الملاك ، الإدارة ،المستثمرين، الدولة البنوك....) ويتضح ذلك في الآتي[1]:

- تعتمد إدارة المؤسسة اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تقييم التنفيذ و الأداء لذلك تحرص على أن تكون هذه البيانات مدققة بطريقة سليمة تساعدها في اتخاذ القرارات.
- يعتمد المستثمرين على القوائم المالية المدققة في اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمار بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية ممكنة.
- تعتمد البنوك التجارية على القوائم المالية المدققة عند فحصها للمراكز المالية للمؤسسات التي تتقدم بطلب قروض تسهيلات ائتمانية ، وكذا الاعتماد على القوائم في تقدير الدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي.
- تعتمد الهيئات الحكومية وجهات الدولة المختلفة على القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط ، الرقابة ، فرض الضرائب ، تحديد الأسعار و تقرير الإعانات لبعض الصناعات.
- تعتمد نقابات العمال على القوائم المالية المدققة في مفاوضاتها مع الإدارة بشان الأجور والمشركة في الأرباح.

ومن كل هذا نخلص إلى أن الدور الهام الذي يقوم به التدقيق بالنسبة لهذه الفئات هو تبيان مدى مصداقية وصحة تلك البيانات ومدى درجة الاعتماد على هذه القوائم المالية التي تعتبر من مخرجات وظيفة المحاسبة في اتحاد القرارات.

[1] خالد امين عبد الله ، **التدقيق والرقابة في البنوك** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان-2012 ، ص23-24 .

2. **الأنواع:** تصنيف التدقيق الداخلي وفق معهد المدققين ، فقد عمد إلى تقسيم التدقيق الداخلي إلى أقسام وذلك من أجل تبسيط فهم كل نوع و تسهيل التعامل معه من أجل تحقيق أهداف التدقيق، حيث سنتطرق نحن إلى نوع واحد وهو التدقيق المالي لارتباطه بموضوع الدراسة [1]:

أ) **تدقيق المالي:** يعرف بأنه مجموعة من المبادئ و السياسات و المعايير العلمية ،المشتقة من المفاهيم والقروض المتسقة ،مع طبيعة العمليات اللازمة للقيام بعملية المراجعة ،التي تحكم مدى دقة وفعالية التدقيق في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

3. أهداف التدقيق الداخلي

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي في الآتي [2]:

- التأكد من ملائمة وفعالية السياسات و إجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل و التحقق من تطبيقها.
- التأكد من التزام إدارات الدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات و الإجراءات المعتمدة خلال فترة مالية محددة.
- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية و الأنشطة .
- التأكد من صحة البيانات ومدى الاعتماد عليها من خلال التدقيق وفحص العمليات ودراسة الضبط الداخلي وتقييم إدارة المخاطر وتدقيق البيانات.
- تدقيق إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليها من مراكز خطر.
- تدقيق فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.
- التأكد من الالتزام بالقوانين و الأنظمة المعمول بها.
- إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق و رفعه إلى أعلى سلطة تنفيذية.

[1] داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية** ،المصارف العربية ،الطبعة الثانية ،بيروت-لبنان 2010، ص51.

[2] خلف عبد الله الوردات ،مرجع سابق، ص37.

رابعا: معاير الدولية لوظيفة التدقيق الداخلي حسبIIA:

ترتكز المعايير على المبادئ و توفر إطار أداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي، ونقسم هذه المعايير إلى[1]:

- ✓ **معايير السمات (الصفات)** : وهي المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة ،والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وهي: معيار وثيقة التدقيق ،معيار الاستقلالية والموضوعية ،معيار البراعة وبذل العناية المهنية ،معيار الرقابة النوعية وبرنامج التحسين.
- ✓ **معايير الأداء:** وهي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها، إذ تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي، وكذلك تعطي معيار للجودة يمكن من قياس أداء تلك الخدمات من خلاله وبصورة عامة. كما تعطي وصفا لتطبيق معايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم بها المدققون ،وتتمثل في: معيار إدارة نشاط التدقيق الداخلي معيار طبيعة العمل(خدمات التدقيق الداخلي) ،معيار التخطيط للمهمة ،معيار تنفيذ المهمة ،معيار ايصال النتائج ،معيار رصد مراحل الإنجاز ،معيار قبول الإدارة للمخاطر .
- ✓ **معايير التنفيذ:** وتتمثل في تطبيق كل من معايير السمات و معايير الأداء في حالات:
  - اختبارات الالتزام.
  - التحقيق بالغش و الاحتيال .
  - التقييم الذاتي للرقابة .

الفرع الثاني :تنظيم ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر.

1) **الإطار التاريخي لتنظيم المهنة:**

يمكننا تقسيم تطور وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر إلى ثلاثة مراحل: مرحلة الأولى ما قبل الإصلاحات (1988)/المرحلة الثانية مرحلة الإصلاحات (1988-1995)/المرحلة الحالية (1955الى يومنا هذا) ,والجدول(01-02) الآتي يوضح ذلك:

[1] خل عبد الله الوردات، مرجع سابق, ص73-74.

المراحل	تطور وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر
المرحلة الاولى: ما قبل الاصلاحات (1988)	كان النظام السائد في الفترة نظلم اشتراكي والذي يمتاز بالطابع العمومي ,وكانت المؤسسات تخضع لوصايا مختلف الهيئات الوزارية التي تتولى وضع الخطط و التوجيهات ,وقد كانت المؤسسات الاقتصادية تخضع لرقابة مجلس المحاسبة ,حيث اصدر قانون خاص بهذه الهيئة , حيث جاء في المادة 36من القانون 05/80 المتعلق بإنشاء مجلس محاسبة على ضرورة ان تتولى الهيئات توجيه اشغال الرقابة الداخلية و الخارجية للهيئات و المصالح الحالية وهي بذلك تشرف على تنفيذ واستغلال نتائج الاعمال .
المرحلة الثانية: فترة الاصلاحات (1988-1995)	في هذه المرحلة انتقلت الجزائر من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق, ما يعني الانفتاح على الاستثمار الخاص المحلي و الاجنبي ,وقد توضح في القانون 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية الذي كرس في المادة 40 الزامية انشاء وظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ,حيث جاء فيه: "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم و تدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و التحسين بصفة مستمرة انماط سيرها و تسيرها ".
المرحلة الثالثة: الفترة الحالية(1995الى يومنا هذا)	شهدت هذه المرحلة الغاء كل قوانين الاصلاحات بما فيها قانون 01/88 وتعويضها بالأمر الرئاسي رقم 25/95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 ,المتضمن تسير رؤوس الاموال المنقولة ملك للدولة ,لكن بالرغم الغاء المادة 40 الا ان السلطات العمومية استمرت في اصدار التعليمات لفائدة المؤسسات الاقتصادية العمومية بضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي ومن بين هذه التعليمات نجد: – التعليمة رقم 36/STP/DPE97 المؤرخة في 17 فيفري 1998 الصادرة من المجلس الوطني لمساهمة الدولة. – التعليمة الثالثة لرئيس الحكومة بصفته رئيس مجلس مساهمة الدولة الصادرة بتاريخ 20 ماي 2003. – التعليمة رقم 03/02 المؤرخة في 14 نوفمبر2002 المتضمنة تقوية انظمة الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية. – التعليمة رقم 07/SG/79المؤرخة يوم 30 جانفي 2007 الصادرة من وزارة ترقية الاستثمارات و المتضمنة وضع مصلحة التدقيق الداخلي و تقوية انظمة الرقابة الداخلية. – وكدا المرسوم التنفيذيرقم96/09 المؤرخ يوم29 فيفري 2009 المحدد لكيفية مراقبة تدقيق التسيير للمؤسسات الاقتصادية ,من طرف المفتشية العامة للمالية ضمنيا بضرورة انشاء هياكل للتدقيق الداخلي للمؤسسات والاهتمام بها.

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المراجع: عبد الله مايو/يزيد صالحي, **واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية**, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, العدد2016/09, الجزائر، ص 62-63.

2) النصوص القانونية المنظمة للمهنة:

إن أهم النصوص المنظمة للمهنة يمكن حصرها فيمايلي:

1. **الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 1971/12/29** المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة و الخبير المحاسبي:

الملاحظ أن هذا القانون يتعلق بالمحاسبين الخبراء، أما بخصوص محافظة الحسابات فعهد بها للمفتشية العامة للمالية IGF و هي مديرية تابعة لوزارة المالية.

2. **الأمر رقم 75-25 المؤرخ في 1975/04/29** المتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني PCN .
3. **القانون 80-05** المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة :من أجل إرساء آليات رقابية فعالة لمؤسساتنا الوطنية بفعل إعادة الهيكلة و الحد من الاختلالات و سوء التسيير، بادرت السلطات سنة 1980 إلى إصدار هذا القانون، حيث نصت المادة الخامسة منه على":يراقب مجلس المحاسبة مختلف الحسابات التي تتضمن العمليات المالية و المحاسبية، و يتم التحقق من دقتها و صحتها و نزاهتها."
4. **القانون رقم 91-08المؤرخ في 1991/04/27** المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد :صدر قانون رقم 88-01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية أين تحررت هذه الأخيرة من القيود المفروضة عليها و نالت استقلاليتها المالية و أصبحت خاضعة لأحكام و قواعد القانون التجاري و أصبحت معرضة للإفلاس و التصفية، مما تطلب ضرورة تدقيق حسابتها و المصادقة عليها من قبل مختصين كمحافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين [1].
5. **المرسوم التنفيذي رقم 92-20** المؤرخ في 1992/01/13: إنشاء مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.
6. تحديد أتعاب محافظي الحسابات :عن طريق سلم الأتعاب من خلال القرار المؤرخ في **1994/11/07** و المتعلق بسلم أتعاب محافظ الحسابات، الذي تم تعديله سنة **2006**.
7. إصدار قانون أخلاقيات مهنة التدقيق و المحاسبة :من خلال المرسوم التنفيذي رقم **96- 136** المؤرخ في **1996/04/15** [2] .
8. انشاء المجلس الوطني للمحاسبة (CNC):كهيئة استشارية لدى وزارة المالية يهتم بشؤون البحث و التطوير و المعايرة في مهنة المحاسبة من خلال المرسوم التنفيذي رقم **96-318** المؤرخ في **1996/09/25**.

---

[1] القانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 1991/04/30، العدد20، ص 05.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 96- 318 المؤرخ في 1996/09/25 **يتضمن إحداث المجلس الوطني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 1996/09/29، العدد 56 ،ص10.

9. المرسوم التنفيذي رقم **96-431** المؤرخ في **1996/11/30** كيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و مراكز البحث و التنمية و هيئات الضمان الاجتماعي و الدواوين العمومية ذات الطابع التجاري و كذا المؤسسات العمومية غير المستقلة [1].

10. المرسوم التنفيذي رقم **01-421** المؤرخ في **2001/12/20** المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم **92-20** الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و يضبط إختصاصاته و قواعد عمله[2].

11. القانون رقم **10-01** المؤرخ **2010/06/29**: المتعلق بمهن الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد و أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

- ❖ إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية مهمتها منح الاعتماد و المعايرة المحاسبية و تنظيم و متابعة المهن المحاسبية (المادة **04** من القانون 10-01).
- ❖ لجنة الاعتماد.
- ❖ إنشاء لدى المجلس خمس لجان مختصة (المادة **05** من القانون **10-01**).
- ❖ لجنة المعايير الممارسات المحاسبية و الاجتهادات المهنية .
- ❖ لجنة التكوين:
- ✓ لجنة التأديب و التحكيم.
- ✓ لجنة مراقبة النوعية.
- ✓ تحديد شروط ممارسة المهنة بالنسبة للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و ضرورة التسجيل في جدول المصف أو الغرفة أو المنظمة التي ينتمي إليها (المادة 08 من القانون 10-01) .
- ✓ التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات من قبل مؤسسات تابعة لوزارة التكوين المهني (المادة 08 من القانون 10-01).
- ✓ الفصل بين المهام الثلاث بإنشاء منظمات مهنية مع تحديد مهام كل هيئة و هي (المادة 14 من القانون 10-01).
- ✓ المصف الوطني للخبراء المحاسبين l'ordre national des experts-comptables .
- ✓ الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات la chambre nationale des CAC.
- ✓ المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين l'organisation des comptablrs agrées

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم96-431 المؤرخ في 1996/11/30 **المتعلق بكيفيات تعين محافظ الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و مراكز البحث و التنمية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** المؤرخة في 1996/12/01 ، العدد 74 ،ص18 -20 .

[2] المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 2001/12/20 **المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي في 1992/01/13**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 2001/12/20، العدد80، ص 8.

✓ كيفية إعداد التقرير و أنواعه و إبداء الرأي:

- تقرير المصادقة على شرعية و صدق الوضعية المالية للمؤسسة بدون تحفظ أو بتحفظ أو احتمال رفض المصادقة.
- تقرير المصادقة على الحسابات التجميعية.
- تقرير خاص حول إجراءات المراقبة الداخلية.
- تقرير خاص حول تطور نتائج الخمس السنوات الأخيرة و نتيجة السهم الواحد أو الحصة الاجتماعية.
- تقرير خاص حول الاتفاقيات القانونية.
- تقرير خاص حول التهديد المحتمل لاستمرارية نشاط المؤسسة.

✓ كيفية تعيين محافظ الحسابات و المدة التي يمكن أن يقضيها في المؤسسة، حيث ركزت المادة 26 من القانون 10-01 على أن التعيين يتم من طرف الجمعية العامة أو الهيئة المخول لها ذلك، على أساس دفتر الشروط[1]:

- تحديد مهام المدقق الأساسي أو المسير و المدقق الثانوي و تحديد المسؤوليات في حالة ما إذا كانت مكاتب التدقيق عبارة عن مؤسسة (شركات ذات أسهم، شركات ذات مسؤولية محدودة، شركات مدنية ، أو جمعيات ذات منفعة مشتركة) و ان يبلغ تعيينه لدى لجنة مراقبة النوعية.
- تحديد مجال و أساليب سير عملية التدقيق القانونية المكلف بها التي تم الإنفاق عليها في دفتر الشروط و وجوب الالتزام بها.
- تحديد حقوق و واجبات الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و المسؤوليات و حالات التنافي.

المطلب الثاني :الإطار العام لإدارة مخاطر السيولة :

الفرع الاول : ماهية المخاطر و إدارتها :

1) مفهوم المخاطر و أنواعها:

المخاطر بصفة عامة هي حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح او الخسارة وهي انواع ونجد منها مايلي[2]: المخاطر النظامية ، و المخاطر غير النظامية .

[1] القانون 10-01 المؤرخ في 2010/01/29، **المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد**، لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 2010/01/11، العدد42، ص17.

[2] طربلسي سليم ،معطى خير الدين ,**المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،مجلد09، العدد02-2016 ،ص463-464.

المخاطر النظامية: هي المخاطر العامة التي تسري على الاستثمار في السوق، وتنشا عن البيئة وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام ومن أمثلتها: مخاطر التضخم والكساد ، مخاطر اسعار الصرف مخاطر السياسة والمالية والاقتصادية.

المخاطر غير النظامية: وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار، فهي تأتي نتيجة التعاملات الاستثمارية فقد تأثر على مستثمر معين دون غير ومنها: مخاطر التمويل مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل مخاطر رأس المال، **مخاطر السيولة(محل الدراسة)** .

2) تعريف إدارة المخاطر [1]:

✓ هي العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع استراتيجيات لإدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من آثارها، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية ، ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل و مراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة.

ويقصد بإدارة المخاطر "عملية قياس أو تقييم خطر وبعد ذلك يتم تطوير الإستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه" ،عموما الإستراتيجيات استخدمت لتضمن تحويل الخطر إلى نقطة أخرى ،أو يتم تجّنب الخطر، أن يتم التخفيض التأثير السلبي من الخطر، وفي بعض الحالات يمكن أن يقبل البعض أو كلّ النتائج لخطر معين.

ويقصد بإدارة المخاطر كذلك "عملية تحديد وتقويم المخاطر ، واختيار وإدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها"،وبجدر الإشارة أن الخسارة المتيقنة لا تسمى مخاطرة، لأن المرتكز الأساسي بين الخطر والخسارة هو الشك وعدم اليقين، أما عند اليقين المسبق بأن النتيجة غير المرغوبة ستقع فليس هناك مخاطرة بل هي حالة خسارة أكيدة.

ويتضح مما سبق أن إدارة المخاطر هي العمليات التي يقوم المصرف لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها، و إدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرارات والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها .

✓ كما عرفت لجنة (**COSO**) إدارة المخاطر بأنها " عملية تنفيذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد لتطبيق الإستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة ومهمة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف التالية[2]:

---

[1] سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر،2005 ، ص 314.

[2] احمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار الصفار للنشر، عمان2011،ص97.

- الإستراتيجية : الأهداف العالية المستوى، الوقوف معها ودعمها.
- العمليات : كفاءة وفعالية استخدام الموارد.
- التقارير : الاعتماد على التقارير.
- ا لاذعان : الإذعان القوانين والأنظمة المطبقة.

✓ **تعريف معهد إدارة المخاطر IRM**: هي الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة ، فهي الإجراءات التي تتبعها لمؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط.

وكما عرفها أيضا على أنها " جزء من ثقافة المؤسسة ، فهي هيكل من الإجراءات و العمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص و التهديدات ودراسة الآثار المترتبة عنها فالعناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها"[1].

✓ **تعريف معهد المدققين الداخلين الأمريكي (IIA)** : عملية تحديد ، تقييم ، إدارة ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة ، وذلك بهدف تزويد المنشاة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط له[2].

3) أهداف إدارة المخاطر:

✓ يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية[3]:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف .
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المصرف .
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة .
- التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافس .

تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من:

✓ استفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات .

✓ حصر إجمالي التعرض للمخاطر.

---

[1] طربلسي سليم/معطى الله خير الدين، مرجع سابق الذكر ،ص464.

[2] بوطورة فضيلة ، بقى الشريف ، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف و رصد المخاطر الاتمانية في البنوك التجارية** ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2015 الجزائر، ص 251 .

[3] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف الإسكندرية،2005 ، ص 17

- ✓ تحديد تركز المخاطر.

4) أهمية إدارة المخاطر

وتتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف فيما يلي[1]:

- ➢ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
- ➢ المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- ➢ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- ➢ المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر وأن المنهج النظامي والقائم من المعلومات الكاملة والدقيقة لاتخاذ القرارات يقلل من إحداث الفوضى.
- ➢ التنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- ➢ مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، بما يتفق والطبيعة المميزة لمصارف المشاركة.

الفرع الثاني :ماهية إدارة مخاطر السيولة :

1) **مفهوم السيولة:** هناك عدة تعاريف نذكر منها[2]:

تمثل السيولة عنصر الحماية و الأمان بالنسبة لأي بنك ، لذلك تسعى البنوك في مختلف دول العالم إلى ضمان كفايتها لتغطية التزاماتها بشكل فعال و ملائم ، و سنتعرض فيمايلي إلى مفهوم السيولة في البنوك و أهم المؤشرات التي تستخدمها هذه الأخيرة .

- إن مفهوم السيولة التجارية تعني مدى قدرته على مواجهة طلبات سحب المودعين و مقابلة طلبات الائتمان من خلال أرصدته النقدية السائلة التي يحتفظ بها في صندوقه أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة و دون تحمله لأي خسارة ، و ترتبط قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته على عاملين أساسيين هما : سيولة أصوله و سيولة السوق.

2) مخاطر السيولة المصرفية: وتتمثل في[3]:

تعرف مخاطر السيولة بأنها قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، ومن هذا المنطق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة ترتبط هذه المخاطر بموقف التدفقات النقدية بنوعيها، وما إذا كانت هناك فجوة سالبة

[1] أسامة صبحي الفاعوري ، **إدارة المخاطر ودور مشغيلي القطاع السياحي في وقت الازمات**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة 2007 "، ص10 .

[2] عبد المعطي رضا أشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 1999، ص200.

[3] احمد غنيم، **الأزمات المالية والمصرفية**، مقررات بازل للرقابة والإشراف على البنوك بازل 1 بازل 2 ، القاهرة ، مصر، ص84

أم موجبة بين هذه التدفقات، ويعاني البنك من مخاطر السيولة حينما لا تتوافر له التدفقات النقدية لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل، وكذلك عندما ترتفع تكلفة توفير السيولة حينما يحتاج البنك إليها، وما إذا كان السوق قادر على تلبية حجم السيولة المطلوبة في وقت مناسب من عدمه، لذا يتعين على إدارة البنك التزام بالسياسات العلمية ومراعاة الضوابط الحاكمة لآجال الاستحقاقات بين أصوله وخصومه من خلال إقامة شبكات للاستحقاقات ومن خلال الالتزام بمبدأ التغطية، والذي يحقق التوافق بين مصادر التمويل وأوجه توظيفها وتبرز هنا أهميته التخطيط للسيولة داخل البنك وبما يجنب البنك مواجهة مواقف حرجة.

2-1 العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة[1] :

- تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي داخل المجتمع، وشيوع حالة من عدم التأكد وضعف الأداء الحكومي.
- تراجع الثقة في النظام المصرفي.
- تراجع الثقة في البنوك بذاتها .
- التركيز بالنسبة لبعض مصادر موارد البنك .
- تركز الإقراض قصير الأجل أو عمليات الإقراض لآجال طويلة.

و بصفة عامة، تتعرض البنوك لخطر السيولة نظرا للأسباب التالية:

- ✓ سحب كبير للودائع الإدخارية من طرف الزبائن.
- ✓ حدوث أزمة ثقة في السوق.
- ✓ أزمة سيولة عامة في السوق.

2-2 **انواع مخاطر السيولة:** وتتمثل في الاقسام الاتية[2]:

2-2-1 **مخاطر السيولة التمويلية:**

يظهر هذا النوع من المخاطر عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها البنك أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عام .

[1] Michel Durbernet , **Gestion Actif-Passif et titrisation des service bancaire**, Economica, paris,2000,P.71

[2] غسان سالم الطالب ، **مخاطر السيولة النقدية في المصارف الاسلامية** ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصارف الإسلامية ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية ، الاردن ، 2015 ،ص9.

2-2-2 مخاطر السيولة السوقية:

أحيانا قد يصعب على المصرف أتحكم في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع او الرهن حسب أسعار السوق السائدة ,وذلك لصعوبة تسييلها ، و اذا اضطر البنك في هذه الحالة فإنها قد تترتب خسائر لا يرغب البنك تحملها.

3-2-2 مخاطر السيولة العرضية:

تنشئ عن عمليات السحب المفاجئ التي يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء او السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء.

3) إدارة مخاطر السيولة:

تعني إدارة المخاطر السيولة في البنوك قيام هذه الأخيرة بدراسة احتياجات من نقد وأصول سائلة والبحث عن كيفية مواجهة هذه الاحتياجات بأفضل السبل و أكثرها فعالية.[1]

ومما سبق يمكن القول أن إدارة مخاطر السيولة هي: عملية تحديد ومراقبة و تحليل و ادارة الاخطار التي تمس بسيولة البنك أو المؤسسة ، بطرق فعالة للحد من أضرارها إلى أدنى مستوى ممكن للحفاظ على الاستمرارية و تحقيق الأهداف المنظمة.

إن الغاية من إدارة السيولة هي التأكد من قدرة المصرف على مواجهة جميع التزاماته التعاقدية مواجهة تامة، أما العناصر الأساسية لإدارة السيولة تشمل النظم الخاصة بمعلومات الإدارة والسيطرة على السيولة مركزيا وتحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وتنويع مصادر التمويل وإدارة موجوداتها و التزاماتها و ترتيباتها ، وعليها أن تحافظ أيضا على مستوى كاف من الموجودات السائلة[2].

- إعلان السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة السيولة للمصرف بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- وجود نظم جديدة خاصة بمعلومات الإدارة عن سيولة البنك .
- السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية.
- تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ .
- تنويع مصادر التمويل .

---

[1] بونيهي مريم ، **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات اللجنة بازل للرقابة المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 15، المجلد 02،2016، تيبازة-الجزائر ،ص 219 .

[2] طارق الله خان، حبيب احمد، **إدارة المخاطر**، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،2003 ، ص 40

- إدارة موجودات والتزامات المصرف والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية.
- التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للبنك.
- معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلي.

3-1 الممارسات السليمة لإدارة المخاطر السيولة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية

لقد واجهت البنوك العديد من الصعوبات في إطار عملها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة و ذلك من خلال الثغرات الموجودة في المبادئ الاساسية لإدارة مخاطر السيولة الصادرة في سنة 2000 و ردا على ذلك قامت لجنة بازل بمراجعة المبادئ السابقة و التوصل إلى نشر مجموعة من المبادئ ثم اصدارها ضمن وثيقة سبتمبر لسنة 2008 تتعلق في مجملها بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك ، على ان تقوم اللجنة بالتنسيق مع المشرفيين للمتابعة الصارمة لالتزام البنوك بها ، وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه المبادئ[1]:

3-1-1 المبدأ الاساسي لإدارة مخاطر السيولة و الاشراف عليها (المبدأ الاول)

يجب أن يكون البنك هو المسؤول عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة ، حيث يجب عليه وضع اطار شامل و ملائم لإدارة مخاطر السيولة بحيث يضمن المحافظة على السيولة كافية بالإضافة الى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول السائلة عالية الجودة بحيث يمكنه استخدامها خلال فترات الضغط ، كما يجب على المشرفين اختيار مدى كفاية و ملائمة سياسات إدارة مخاطر السيولة في البنك ووضعية السيولة لديه ، و اتخاذ إجراءات فورية في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها من أجل حماية المودعين و الحد من الأضرار المحتملة على النظام المالي ككل .

3-1-2 المبادئ المتعلقة بدور هيئات الإدارة في إدارة مخاطر السيولة .

تشمل هذه المبادئ صلاحيات كل من البنك ، الإدارة العليا و مجلس الإدارة و الدور الذي تلعبه هذه الهيئات في إدارة مخاطر السيولة .

المبدأ الثاني : يجب على كل بنك أن يضع حدا مسموحا به لمخاطر السيولة لديه بما يتناسب مع إستراتجية عمله و دوره في النظام المالي .

المبدأ الثالث : يجب على الإدارة العليا في البنك أن تضع إستراتجية و كذا سياسات و إجراءات خاصة بإدارة مخاطر السيولة تتماشى مع حجم المخاطر المسموح به لدى البنك ، بالتأكد من أن البنك

[1] Basel committee on banking supervision **, principles for sound liquidity risk management and supervision**, bank for International Settlements ,september2008 ,p 3-5

يتحفظ بسيولة كافية ، كما يجب عليها متابعة تطورات أوضاع السيولة في البنك باستمرار و تقديم تقارير حولها إلى مجلس الإدارة بشكل دوري و يتعين على هذا الأخير مراجعة و اعتماد الإستراتجية و السياسات و الإجراءات المتعلقة بإدارة السيولة مرة واحد في السنة على الأقل ، و بالتأكيد من أن الإدارة العليا تدير مخاطر السيولة بشكل فعال .

المبدأ الرابع : يجب على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار تكاليف السيولة ، الفائدة ، مخاطر التسعيرة قياس الأداء ، بالإضافة إلى إجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة لجميع الأنشطة التجارية الرئيسية بالبنك (البنود داخل و خارج الميزانية) حتى يتسنى له الربط بين حجم المخاطر الناشئة عن أنشطة البنك المختلفة و تعرضات مخاطر السيولة على مستوى البنك ككل .

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة .

الفرع الأول :العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر:

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة و مترابطة في إدارة المصارف، فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، و لكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام و التكامل التنظيمي مع الحفاظ على الصورة الذاتية و الاستقلالية لكل منهما، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابط وثيقا، كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها و هذا الأخير يمثل إطار التعاون الملائم بينها و بين التدقيق الداخلي فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية : التخطيط، التحديد ، التحليل، الضبط و المراقبة [1] .

وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:

01- مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناءا على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطر، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراءات تقييم المخاطر.

02- مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

03- مرحلة أوراق العمل:

[1] شادي صالح البرجيمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، رسالة الماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا 2012 ، ص 82

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق، أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر.

04- مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

05- مرحلة المتابعة:

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.

الفرع الثاني :دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية

يلعب التدقيق الداخلي دورا أساسيا في عملية تقييم المخاطر من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح، وهنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، ذلك بالاستناد إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيرها ، ويلعب التدقيق في هذه المرحلة دورا هاما من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة، من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف البنك.

ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي[1]:

[1] نفسه

الشكل رقم (01-01) : دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

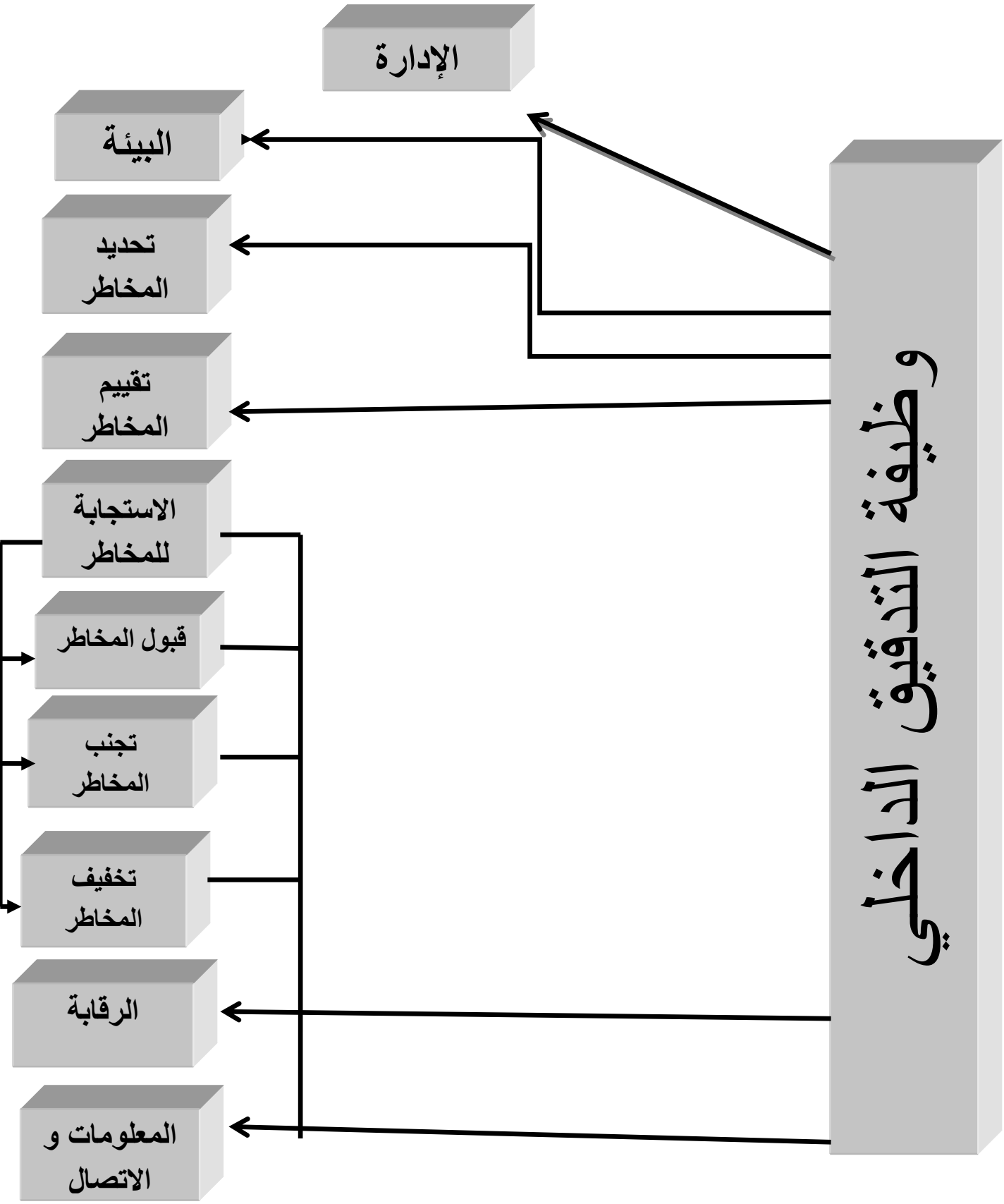

المصدر : شادي صالح البرجيمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق، سوريا ، 2012 ، ص83

الفرع الثالث: استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي[1]:

هناك توافق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدفق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين.

فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر، وينبغي ان تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في المؤسسة.

كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها، أي بمثابة خارطة طريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة، وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي، فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمس مراحل تشغيلية هي:

التخطيط، والتحديد، والتحليل، والضبط، والمراقبة.

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الآخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما.

❖ التنسيق بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي:

بعد تحديد المخاطر من قبل الجهات المختصة يتم مناقشتها مع مدير المخاطر، الذي بدوره يقوم بعرضها على الإدارة التنفيذية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها و إدارتها بشكل يضمن تحقيق أهداف المؤسسة، حيث يتم التنسيق بين مدير المخاطر والمدقق الداخلي لأخذ توصيات بشأن المخاطر .

فتعد إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر، فمهام إدارة المخاطر هي القيام بجميع العمليات التي من شأنها توفير إدارة شاملة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، إما المدقق الداخلي فتتمثل وظيفته في التحقق من التوصيات التي تم وضعها بشأن إدارة المخاطر وبذلك التعاون يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر.

[1] ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة،قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011 ، ص50 .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الاول: دراسات حول دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر:

الفرع الاول: دراسات عربية:

أولا: دراسة احمد حلمي جمعة/ سمير البرغوتي ,بعنوان دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر في البنوك التجارية الاردنية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،الاردن ,2007.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على اختيار مجمع من المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية ، حيث وزعت عليهم استبانة ، وتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتيجة عامة وهي: ان المدققين الداخليين يقومون بدورهم في ادارة المخاطر بنسبة عالية ,حيث بلغت 91%.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المدقق الداخلي هو عامل من العوامل الرئيسة التي تساهم في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية ,وهذا بفضل أنشطة ,بيئة والإجراءات اللازمة التي ساعدت المدققين الداخليين في القيام بدور فعال في إدارة المخاطر ,ومن بين توصيات الدراسة نجد:

- تطوير مفهوم إدارة المخاطر و أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية بالإضافة إلى الالتزام بمعايير التدقيق الصادرة عن معهد المدققين الداخليين كجزء لا يتجزأ من الإطار المتكامل للإدارة المخاطر الصادرة عن لجنة COSO.
- أوصت إدارة البنوك التجارية الأردنية بضرورة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر وترجمة ذلك علميا للمساعدة في إضفاء المزيد من الثقة والاطمئنان للمستثمرين، الأسواق المالية والبيانات المالية.
- أوصت الجامعات و أقسام المحاسبة خصوص بالاهتمام بموضوع إدارة المخاطر، وكذا أوصت الباحثين و الأكاديميين بالتركيز في بحوثهم المستقبلية على موضوع إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي و التحكم المؤسسي و الرقابة الداخلية ، سواء داخل أو خارج الأردن ، ومن وجهة نظر الفئات المختلفة من المجتمع المالي.

ثانيا: دراسة محمد حسين علي الصواف ، بعنوان اثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ،بحث مقدم للنشر ،معهد التقني بالموصل ، العراق ، 2011.

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية و دور الرقابة والتدقيق الداخلي في حماية المصارف في تحجيم المخاطر التشغيلية ،ولتحقيق ذلك قام الباحثين باعتماد على توزيع استبيان على عينة البحث التي تمثلت في المصارف الحكومية والخاصة في مدينة الموصل بالعراق ، وعددها ست مصارف وقد وصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

- إن مفهوم الرقابة والتدقيق الداخلي تخطى مفهوم حماية النقدية والموجودات وضمان الدقة المحاسبية ،ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق الأهداف.
- أهمية التعرف إلى أنواع المخاطر التشغيلية لوضع إجراءات واقتراحات لمواجهتها او الحد من خطورتها او تفاديها نهائيا.
- إن قوة الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف يقلل من الخطر التشغيلي .

ومن توصيات الدراسة الآتي:

- ✓ التأكيد على أن هدف الرقابة والتدقيق الداخلي هو التقليل من الأخطاء وتقليص حجم الاخطار التي تواجهها المصارف.
- ✓ إن الفهم السليم لإدارة المخاطر المصرفية ،أهميتها ، و التقويم الذاتي للمخاطر الذي يعتمد على إجراءات الرقابة التي تهدف الى التعرف إلى أنواع المخاطر وتحليلها وتقويمها.
- ✓ تقويم كفاءة الرقابة والتدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار في المصارف.

ثالثا: دراسة ورود ناهض الشوا بعنوان : دور المدقق الداخلي في ادارة مخاطر بيئة العمل(من وجهة نظر موظفي مجمع الايرادات في وزارة المالية بقطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة،فلسطين2014 .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل ،من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ،حيث تم اعتماد الاستبانة التي تم توزيعها على مجمع الدراسة والمتمثل في موظفي مجمع الايرادات في وزارة المالية بقطاع غزة والذي بلغ عددهم(305) محاسب في حين تم استرداد(166) استبانة ،وقد استخدم الباحث الادوات الاحصائية التالية لتحليل النتائج :النسب المئوية والتكرارات ،اختبار الفاكرو نباخ اختبار كلوجوروف–سمرنوف ،معامل الارتباط بيرسون ،واختبارT واختبار تحليل التباين الاحادي.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

- تزيد الكفاءة المهنية من قدرات المدقق الداخلي لتمكنه من ادارة مخاطر بيئة العمل.
- توجد علاقة ايجابية بين الحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي و تدعيم انشطته ووجود الصلاحيات الكاملة له لتنفيذ مهامه بشكل فعال.
- الاخذ بتوصيات المدقق الداخلي في كافة المجالات وتفعيل ادارة مخاطر بيئة العمل.

وقد اوصت الدراسة على ما يلي::

- زيادة الاهتمام بالكفاءة المهنية للمدققين الداخليين وتطوير ادائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز عملهم من خلال وضع برامج تدريب مستمرة .
- ضرورة تعزيز دور المدقق الداخلي لإدارة المخاطر من خلال الافصاح والشفافية المتبادلة مع المؤسسة.

رابعا: دراسة حسين احمد دحدوح/درويش فيصل مراد بعنوان: مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،مجلد36–العدد05،سوريا2014

هدفت الدراسة الى بيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف الاسلامية في سورية ،وذلك لحمايتها واستمراريتها.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لكونه اكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والانسانية حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها على جميع الموظفين العاملين في ادارة التدقيق الداخلي وادارة العمليات المصرفية في المصارف الاسلامية العاملة بسورية في الفترة 2012-2013

وأما تحليل نتائج الاستبانة فتم باستخدام البرنامج الإحصائي Spss. ومن بين النتائج التي خلصت اليها الدراسة ما يلي:

- يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الاسلامية في سورية وذلك من وجهة نظر كل من العاملين في ادارة العمليات المصرفية وفي ادارة التدقيق الداخلي في تلك المصارف.

- أجمع أفراد عينة الدراسة على أن أهم الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق الداخلي و تؤثر بشكل كبير في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الاسلامية السورية هي: اختبار تطوير وتحسين عمليات اداة المخاطر التشغيلية في المصرف ،مساعدة الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر على إجراء التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية ، اقتراح الوسائل المناسبة للتعامل مع المخاطر التشغيلية ،التأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين الداخليين لتقوية نظام ادارة المخاطر التشغيلية في المصاف.....

وقد أوصت الدراسة عن الاتي:

- ✓ ضرورة تفعيل دور إدارة التدقيق الداخلي في عملية ادارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية السورية لتساعدها في مواجهة الازمات المالية المستقبلية ،والمحافظة على بقائها .
- ✓ ضرورة ابداء وحدات المصرف الاسلامي ردود افعال ايجابية حول ملاحظات المدقق الداخلي عن المخاطر التشغيلية التي يمكن أن تتعرض لها هذه الوحدات .
- ✓ ضرورة قيام المصارف الاسلامية بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية ومستمرة في مجال التدقيق الداخلي وادارة المخاطر التشغيلية لبقاء الموظفين على اطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وكذلك ان يتم الاهتمام بتقديم الدورات للإلمام بصيغ التمويل الاسلامية التي يعمل بها مثل هذا النوع من المصارف لتطوير مهام التدقيق الداخلي.

خامسا: دراسة بقة الشريف/ بوطورة فضيلة ، بعنوان دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد05–العدد01،الجزائر 2015.

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التي تتمثل في التوصل إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية ودوره في كشف ورصد المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة في البنوك بصفة عامة والبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة ، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،حيث تم وصف نظام الرقابة الداخلية إدارة المخاطر في البنوك في الجزء النظري من الدراسة ،وتم في الجزء التطبيقي توزيع استبانة على المختصين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حيث توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن هناك دور مهام للرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- إن هناك دور كبير للرقابة الداخلية في استشعار الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان. وكدا لها دور مفيد في تقييم مخاطر القروض.

وقد أوصت الدراسة الى ما يلي:

- ✓ ضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية في فحص التقارير الدورية عن عملاء الائتمان غير المنتظمين ،و الاجراءات المتخذة اتجاههم والمعدة من قبل ادارة الائتمان وباشرا من ادارة المخاطر.
- ✓ تفعيل دور إدارة المخاطر في بنك بشكل مستمر لتمكينها من فهم ،تحديد ،قياس ومعالجة المخاطر المختلفة.
- ✓ تصميم مجموعة من مؤشرات الانذار المبكر يساعد في عملية ادرة العوامل المتعلقة بالمخاطر الرئيسية.
- ✓ ضرورة توفير وسائل المراقبة التي تضمن الالتزام بكافة السياسات ،ويشمل نظام الرقابة الداخلية كفء في عملية تحديد وتقييم الأنواع المتعددة للمخاطر ونظم المعلومات.
- ✓ ضرورة الالتزام بإصدار تقارير دورية منتظمة للتأكد من ان مهام قياس المخاطر ورصدها وضبطها.

الفرع الثاني: دراسات اجنبية:

أولا: دراسة William (Auditingriskassessmentrisk management processe،2003:

أجريت هذه الدراسة في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الامريكية ،وقد هدفت إلى معرفة وظيفة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة للمشروع من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الاتية:

- إن توفر فريق من الاشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر وزيادة الوعي بتأثير على الموظفين من أجل تحقيق الاهداف المرسومة للمشروع.
- إن نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع.
- إن نظام الرقابة الداخلية يتأثر بمنهجيات القياس و الضبط لكل نوع من انواع المخاطر.

- عند التخطيط للرقابة على المخاطر يجب ان يتم تقييم مستوى كل خطر وتحدد الرقابة المناسبة للتخفيف من حدته.

ومن توصيات الدراسة الاتي:

✓ ضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي ،حيث ان هذه الوظيفة لها الاثر الكبير في تخفيض معدل المخاطر الى ادنى حدودها ،من خلال تحليل التقارير الصادرة منها والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

ثانيا:دراسة The Institute of Internal Auditors in the United States of America, UK and Ireland, on the Role of Internal Audit in Risk Management, 2011:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل أداء أدارة المخاطر ،من خلال تحليل الدور الواجب القيام به بالوسائل المستخدمة لتفعيل أداء إدارة المخاطر.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،حيث تم استخدام الاستبانة وتوزيعها في كل من الولايات المتحدة الامريكية ،بريطانيا و ايرلندا بالتنسيق مع المعهد.

ومن النتائج التي خلص إليها المعهد من خلال هذه الدراسة ما يلي:

✓ إن هناك دور مهم للمدققين الداخليين في ادارة المخاطر ،من خلال وجود فهم سليم وملائم لمفهوم ادارة المخاطر من قبل الادارة.

✓ يساعد المدقق الداخلي في فهم خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على إدارة مخاطر الاعمال.

وقت وضع المعهد التوصيات الاتية:

- ضرورة تطوير مهارة المدقق الداخلي ،لتمكنيه من تقديم الاستشارات و التوصيات بشان تطوير وإدارة مخاطر المؤسسات المالية والمصرفية.

ثالثا: دراسة Odoyo Omwono and Okinyi بعنوان: An Analysis of Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study(5) of State Corporations in Kenya،2014:

هدفت الدراسة إلى بيان دور التدقيـق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا ، حيث قام الباحثون بإجراء دراسة مسحية من خلال قائمة استقصاء تم توزيعهـا على المدراء التنفيذييـن ، المدراء الماليين ، المدراء التشغيلين ومدراء التدقيق الداخلي في 09 مؤسسات التابعة للقطاع العام .

وقد اعتمدت الدراسة على معامل بيرسون لإظهار العلاقة بين المتغيرات وتم بناء نموذج تجريبي لإدارة المخاطر في المؤسسة يتألف من (التدقيق الداخلي ،المخاطر ،الاجراءات المتخذة من قبل الادارة ،التزام الموظفين والادارة) ،حيث توصلت الدراسة الى :

- إن الدور الاساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر هو توفير ضمانات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر.

وقد أوصت بالتالي:

- يتوجب على إدارة مؤسسات العامة تهيئـة البيئـة الملائمة التي من شأنها دعم التدقيق الداخلي لإنجاز مسؤولياته بشكل فعال.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

نلاحظ أن دراستنا الحالية ركزت على الآتي:

- دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك.
- عينة الدراسة تمثلت في المحاسبين ،المدققين و المدراء الماليين.
- مجتمع الدراسة يتمثل في ثلاثة بنوك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،بنك الجزائري الخارجي ،بنك الخليج الجزائري–ورقلة).

والجدول01-03) رقم(الموالي يوضح اوجه الاختلاف و الشبه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الدراسة	اوجه الشبه	اوجه الاختلاف
دراسة احمد حلمي جمعة و سمير البرغوتي	-التشابه التام في متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر المصرفية). -هدف الدراسة بيان دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية. -دراسة ميدانية على مستوى البنوك. -تحليل بالاعتماد على برنامج SPSS.	-اختلاف الحدود المكانية والزمانية لهذه الدراسة على دراستنا الحالية (الاردن-2007). -اقتصار عينة الدراسة على المدققين .
دراسة محمد حسين علي الصواف	-اشتمال الدراسة على متغير التدقيق الداخلي . -دراسة ميدانية على مستوى المصارف.	-اختلاف الحدود المكانية والزمانية لدراسة عن دراستنا الحالية(العراق-2011). -هدفت الدراسة الى تاكيد على اهمية دور التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية. -اشتمال عينة الدراسة على كل موظفي البنوك.
دراسة ورود ناهض الشوا	-المتغير المستقل التدقيق الداخلي. -اعتماد برنامج SPSS في تحليل الاستبانة.	-دراسة ميدانية على مستوى وزارة المالية بقطاع غزة. -اختلاف الحدود المكانية والزمانية لدراستنا الحالية عن هذه الدراسة(غزة-2014). - هدفت الدراسة الى تبيان دور التدقيق الداخلي في ادارة مخاطر بيئة العمل. -مجمع الدراسة تمثل في مجمع الايرادات في وزارة المالية .
دراسة حسين احمد دحدوح و درويش فيصل مراد	-المتغير المستقل هو التدقيق الداخلي. - اعتماد البرنامج الاحصائيSPSS.	-دراسة ميدانية على مستوى البنوك الاسلامية. -هدفت الدراسة الى بيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف الاسلامية.

		-اشتملت عينة الدراسة على موظفي ادارة التدقيق الداخلي و ادارة العمليات المصرفية.
دراسة بقة الشريف و بوطورة فضيلة	-دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دولة الجزائر.	-اختلاف الحدود الزمانية للدراسة الحالية عن هذه الدراسة(2015). -هدفت الى تبيان مفهوم الرقابة الداخلية و دوره في كشف ورصد المخاطر بصفة عامة و المخاطر الائتمانية بصفة خاصة.
دراسة William	-اعتماد التدقيق الداخلي كمتغير مستقل في الدراسة.	-اختلاف الحدود المكانية والزمانية(فلوريدا-2003). -هدفت الدراسة الى معرفة وظيفة التدقيق الداخلي في اضافة قيمة للمشروع من خلال تاكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر.
دراسةAII	-متغيرات الدراسة التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر. -هدفت الدراسة الى بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل اداء ادارة المخاطر.	-اختلاف الحدود المكانية والزمانية للدراسة(الولايات المتحدة الامريكية ،بريطانيا،ايرلندا-2011). -الاشتمال على المخاطر بصفة عامة.
دراسةOdoyo/Okinyi	-متغيرات الدراسة تمثلت في التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر.	-اختلاف الحدود المكانية والزمانية(كينيا-2014). -هدفت الدراسة الى بيان دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام. -عينة الدراسة تمثلت في المدراء التشغيلين والتنفيذيين و الماليين و مدراء التدقيق الداخلي. -مجتمع الدراسة تمثل في مؤسسات القطاع العام بكينيا.

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على معلومات الدراسات السابقة و الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل:

ومما سبق يمكن القول أن للوظيفة التدقيق الداخلي دور هام في إدارة مخاطر السيولة ،حيث أن للوظيفة التدقيق الداخلي الفضل الكبير في الحد أو التقليل من مخاطر السيولة لأدنى مستوى ،إذ أنه كلما كانت هناك فعالية في التدقيق الداخلي كانت هناك سهولة في إدارة مخاطر السيولة ،أي أن للتدقيق الداخلي دور هام في المؤسسات المالية والبنوك إذ أنه يعطي أساليب رقابية تساعد على التنبؤ بالمخاطر و الحد من مخاطر السيولة قدر الإمكان.

الفصل الثاني:

الاطار التطبيقي للتدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة

تمهيد:

بعد تطرقنا إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة من الجانب النظري سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، والآن سوف أن نقدم الجانب التطبيقي لهذه الدراسة والذي تم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الجزائر الخارجي ، بنك الخليج الجزائري وكالة ورقلة ، الكائن مقراتها بولاية ورقلة وعرض نتائج الدراسة من خلال ترجمة الاستبيان باستعمال الأدوات والوسائل الإحصائية التالية:

- ✓ معامل ألفاكرونباخ لتأكد من درجة الثبات.
- ✓ التكرارات والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة.
- ✓ المتوسط الحسابي، المتوسط المرجح، الانحراف المعياري.
- ✓ معامل الارتباط

واشتمل هذا الفصل على مبحثين:

- المبحث الأول: طريقة و الأدوات الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول : طريقة وادوات الدراسة:

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل دور التدقيق في ادارة مخاطر السيولة ، حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

المطلب الاول : التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

يمكن اعتبار منهج الدراسة بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، بإضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تبيان دور التدقيق في إدارة مخاطر السيولة .

الفرع الاول: مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات عن طريق مصادر أولية ومصادر ثانوية كانت كما يلي:

- **مصادر البيانات الأولية:**

وتمثلت هذه المصادر في تصميم إستبانة ومن ثم توزيعها على عينة الدراسة، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

- **مصادر البيانات الثانوي:.**

وتمثلت هذه المصادر في الكتب والمذكرات والمنشورات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة :

عند اختبار مجتمع الدراسة الميدانية المتمثل في مجموعة من البنوك (بنك الفلاحة و التنمية الريفية – بنك الخارجي الجزائري – بنك الخليج الجزائري) ، يجب أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية، وقدرة الحكم على دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة والتقليل من حالة عدم التأكد، وقد

شملت هذه الدراسة عينة من المدير ونواب المدير ورؤساء المصالح و الموظفين في مجال التدقيق و المحاسبة و المالية المتواجدين في البنوك محل الدراسة .

المطلب الثاني :أدوات وطبيعة متغيرات الدراسة

الفرع الأول : أدوات الدراسة

تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال البحث في الجانب الميداني، وذلك بتوزيع استبانة أعدت لهذا الغرض، وكان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الاستبيان ما يلي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
- تعديل استبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- عرض استبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- توزيع استبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

أولا: الاستبيان :تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على استبيانات من دراسات سابقة، وقد قمنا بتوزيع مجموعة من الاستبيانات البالغ عددها 30 استبيان على العينة المختارة بهدف جمع المعلومات التي تساعدنا في إنجاز هذا العمل و قد تم تقسيم هذا الاستبيان إلى ثلاثة محاور:

- ✓ **المحور الأول**: يشتمل على المعلومات الشخصية للعينة.
- ✓ **المحور الثاني**: الشروط القانونية و الموضوعية للمدقق الداخلي.
- ✓ **المحور الثالث**: : وظيفة التدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة.

ثانيا: ثبات الأداة

اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفاكرونباخ من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل ألفاكرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب .

الجدول رقم (02-01) يمثل ثبات معامل ألفاكرونباخ

	الابعاد	عدد العبارة	ألفاكرونباخ
المحور الثاني		07	0.380
المحور الثالث	البعد الاول	07	0.463
	البعد الثاني	11	0.742
المجموع		25	0.788

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

الجدول رقم(02-02)الصدق و الثبات

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
25	0,788

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدولين سابقين نلاحظ أن نسبة الفاكرونباج بلغت 78,8% و هي نسبة مقبولة تدل على أن عبارات الاستبيان تتمتع بدرجة من الصدق و الثبات .

ثالثا: مقياس ليكارت الثلاثي:

عند وضع هذا الاستبيان تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب الدراسة النظرية، وتلبي جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة من أجل تسهيل الإجابة عنها وسهولة تحليلها، وقد تم توزيع الاستبيانات شخصيا على أفراد العينة، وذلك لشرح الاستبيان وتوضيح أي غموض فيها ومراعاة الجدية في الإجابة عليها.

وقد تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي المكون من ثلاثة درجات لتحديد أهمية كل فقرات الاستبيان وذلك لقياس استجابات المستجوبين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم: (02-03) مقياس ليكارت الثلاثي

موافق	محايد	غير موافق
1	2	3

الفرع الثاني : طبيعة المتغيرات

- المتغير المستقل: التدقيق الداخلي.
- المتغير التابع: إدارة مخاطر السيولة.
- العلاقة بينهم تكمن في الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين نتناول فيها عرض نتائج الدراسة و تحليلها.

المطلب الأول: عرض نتائج الاستبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم النتائج المتوصل اليها بالاعتماد على الأدوات التالي :

الفرع الاول : تحليل متغيرات المحور الأول

المعلومات الشخصية لعينة الدراسة

1. **توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

يبن الجدول رقم (02-04) مخرجات برنامج spss فيما يخص الجنس كمايلي:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	19	63,3
أنثى	11	36,7
المجموع	30	100,0

المصدر :من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجاتSPSS

لقد بلغت نسبة الذكور العينة المختارة (63,3%)من مجموع العينة الكلية ، أما بخصوص نسبة الإناث بلغت (36,7 %) من المجموع الكلي للعينة ، من خلال هاته النسب نستنتج أن أغلبية العمال على مستوى البنوك التي كانت محل الدراسة من جنس الذكر و هذا راجع لعدة أسباب أبرزها خصوصية المنطقة .

الشكل رقم (02-01) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

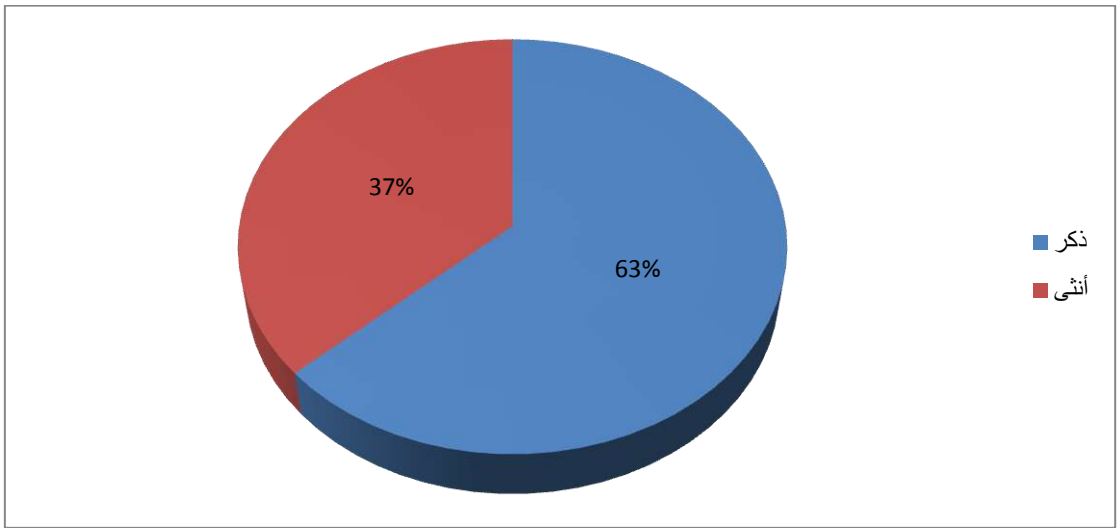

من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجاتSPSS

2. توزيع أفراد العينة حسب السن

الجدول رقم (02-05)يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

السن		
الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	5	% 16,7
بين 30 سنة و 40 سنة	17	% 56,7
أكبر من 40 سنة	8	% 26,6
المجموع	30	% 100,0

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا عن مخرجاتspss

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة (16,7 %) من أفراد العينة أعمارهم اقل من 30 سنة ، و ما نسبته (56,7 %) بالنسبة للذين أعمارهم ما بين 30 و 40 سنة ، أما بالنسبة للذين أعمارهم اكبر من 40 سنة نسبتهم (26,6 %) .

الشكل رقم (02-02) توزيع أفراد العينة حسب السن

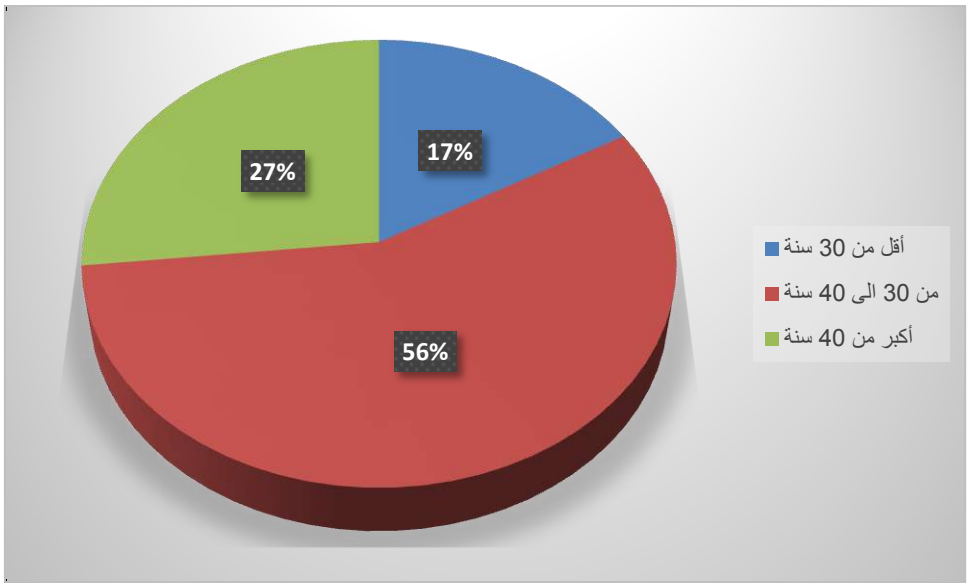

من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجاتSPSS

3. **توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**

الجدول رقم (02-06)يمثل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	8	% 26,7
جامعي	18	% 60,0
دراسات عليا	4	% 13,3
المجموع	30	% 100,0

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا عن مخرجاتspss

من خلال نتائج الجدول فإن نسبة (26,7 %) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوي و ان نسبة (60%) جامعي و نسبة (13,3 %) دراسات عليا ، نلاحظ أن نسبة المؤهل العلمي جامعي هي الأكبر وهذا راجع إلى طبيعة عمل البنوك .

الشكل رقم (02-03) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

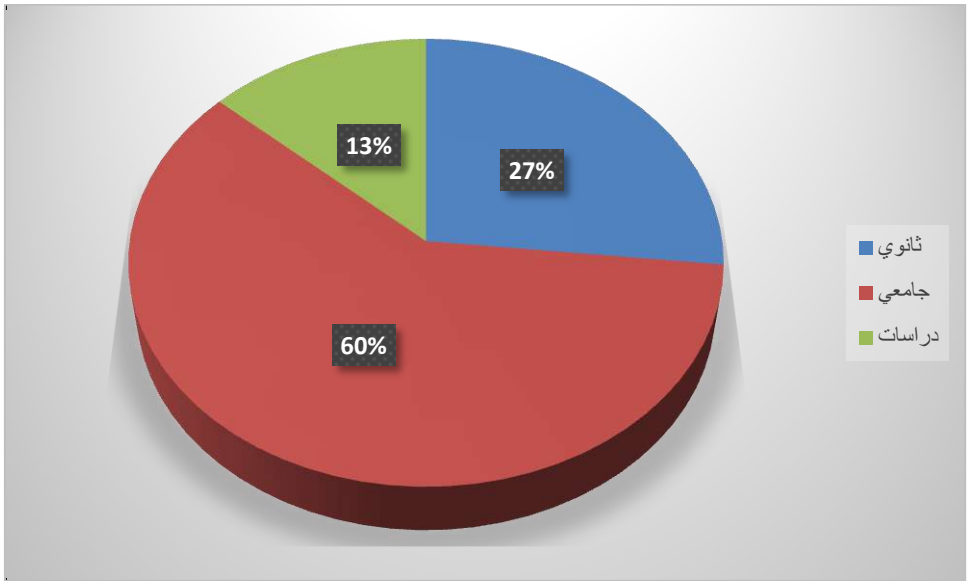

من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجاتSPSS

4. توزيع أفراد العينة حسب نوع الوظيفة

الجدول رقم (02-07)يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع الوظيفة

نوع الوظيفة	التكرار	النسبة
تدقيق	4	% 13,3
محاسبة	11	% 36,7
مدير مالي	4	% 13,3
اخرى	11	% 36,7
المجموع	30	% 100,0

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا عن مخرجاتspss

من خلال نتائج الجدول فإن نسبة وظيفة التدقيق بلغت (13,3 %) و بالنسبة وظيفة المحاسبة (36,7 %) و بالنسبة للمدير المالي بلغت (13.3 %) ،أما بالنسبة للوظائف الأخرى فقد بلغت (36,7 %) .

الشكل رقم (02-04) توزيع أفراد العينة حسب نوع الوظيفة

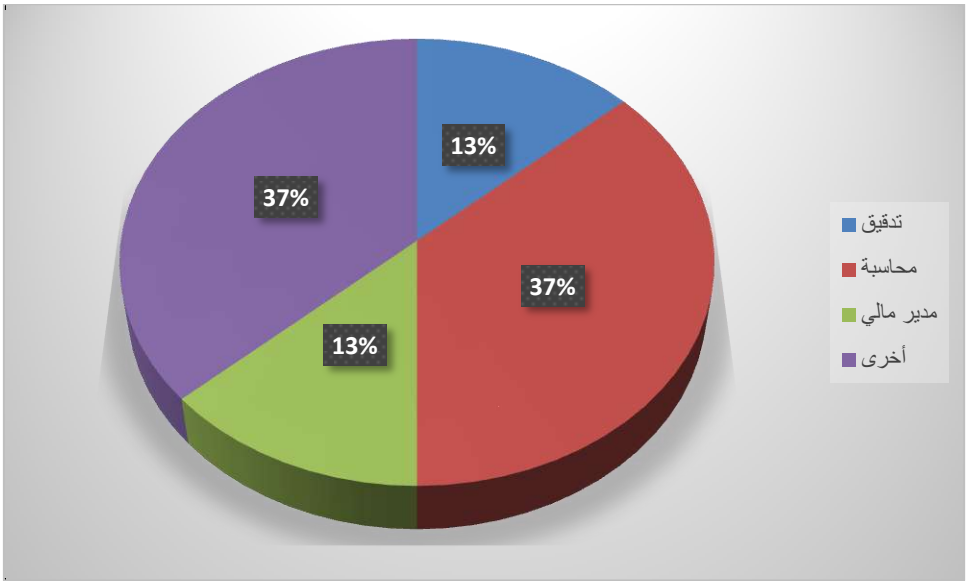

من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجاتSPSS

5. توزيع أفراد العينة حسب نوع الوظيفة

الجدول رقم (02-08)يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	9	% 30,0
اكثر من 5 سنوات	21	% 70,0
المجموع	30	% 100,0

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا عن مخرجاتspss

من خلال نتائج الجدول فإن نسبة الموظفين الذين تفوق خبرتهم 5سنوات هو(70,0 %) أما التي تقل خبرتهم عن 5سنوات فنسبتهم(30,0 %).

الشكل رقم (02-05) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

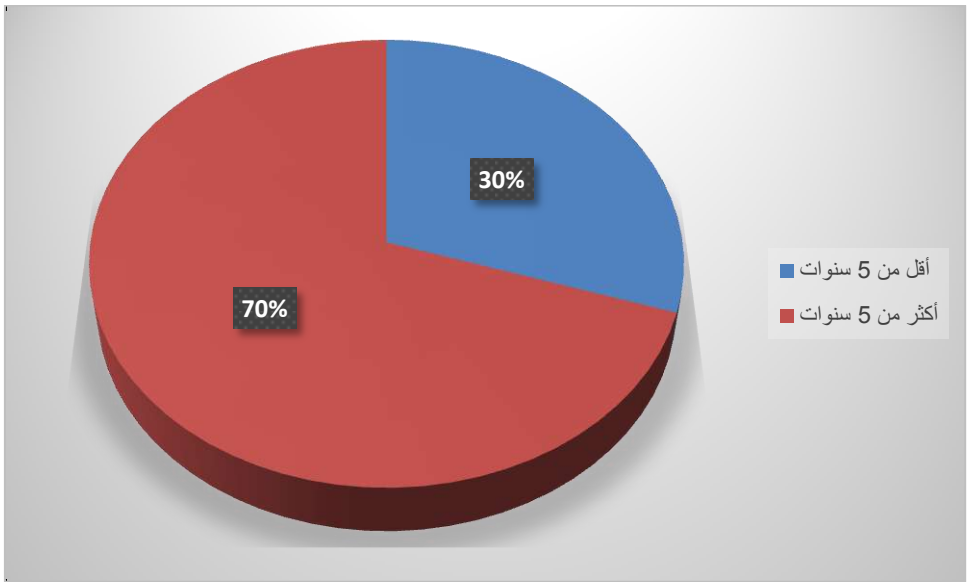

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على مخرجات SPSS

الفرع الثاني : تحليل متغيرات المتعلقة بالتدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة .

بالاعتماد على جدول ليكات الثلاثي السالف الذكر سنقوم بتحليل نتائج المحورين المتعلقين بالتدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة في البنوك .

1. تحليل متغيرات المحور الثاني : الشروط القانونية و الموضوعية لوظيفة المدقق الداخلي في البنوك

الجدول (02-09) إجابات المحور الثاني : الخصائص القانونية و الموضوعية لوظيفة المدقق الداخلي :

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة%	النسبة%	النسبة %			
01	يتميز عمل المدقق الداخلي في البنك بالاستقلالية	20	4	6	1,53	0,819	موافق
		66,7	13,3	20,0			
02	يتميز اداء المدقق الداخلي في البنك بالموضوعية	24	5	1	1,23	0,504	موافق
		80,0	16,7	3,3			
03	المدقق الداخلي حيادي و **نزيه** في ممارسة مهامه	27	2	1	1,13	0,434	موافق
		90,0	6,7	3,3			
04	مستوى المدقق الداخلي من جانب المؤهلات و الكفاءات كافي للممارسة وظيفته في البنك بشكل فعال	16	11	3	1,57	0,679	موافق
		53,3	36,7	10,0			
05	يقوم المدقق الداخلي في البنك بإعداد وتسليم التقارير الى الجهات المحددة قانونيا	27	3	0	1,10	0,305	موافق
		90,0	10,0	0			
06	تحدد الادارة نطاق عمل المدقق الداخلي	20	9	1	1,37	0,556	موافق
		66,7	30,0	3,3			
07	يعتمد المدقق الداخلي على القوائم المالية للبنك في اعداد التقارير الخاصة به	22	5	3	1,37	0,669	موافق
		73,3	16,7	10,0			
	المجموع				1,33	0,567	

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

- ✓ من خلال الفقرة الأولى (يتميز عمل المدقق الداخلي في البنك بالاستقلالية) حيث بلغ عدد الموافقين على هذا الطرح 20 ما نسبته 66.67 % من مجمل الإجابات أفراد العينة كما أن نسبة المتوسط المرجح للإجابات الأفراد بلغت 1.53 و هو يدل على درجة تؤيد مرتفعة مقبولة أما انحرافها المعياري فقد بلغ 0.819 و هو مرتفع، من خلال ما سبق نستنتج أنا أفراد العينة يعتبرون أن عمل المدقق الداخلي يتميز بالاستقلالية في البنك.
- ✓ من خلال الفقرة الثانية و الثالثة نجد أن أغلبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق كما أن المتوسط المرجح و الانحراف المعياري يدلان عن درجة تؤيد مرتفعة نوعا ما وهذا يدل على أن أداء المدقق الداخلي يتميز بالموضوعية و الحياد حسب مجمل أراء أفراد العينة .
- ✓ من خلال الفقرة السادسة (تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي) حيث بلغ عدد الموافقين على هذا الطرح 20 ما نسبته 66.7 % من مجمل إجابات أفراد العينة كما أن نسبة المتوسط المرجح 1.37 و هو يدل على درجة تؤيد مرتفعة أما الانحراف المعياري 0.556 و هو متوسط ، من ما سبق نستنتج أن أفراد العينة يعتبرون ان الإدارة هي من تحدد نطاق عمل المدقق الداخلي و هذه الإجابة تتوافق مع الإجابة الأول (الاستقلالية) ونحن كطلبة من خلال وضع هاذين السؤالين كنا ننتظر الوصول الى علاقة طردية بين السؤالين حتى نتأكد من تميز عمل المدقق بالاستقلالية الحقيقية ، ولكن عن طرح هذا الاستفسار على نائب مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة اجابنا ان المدقق يتميز بالاستقلالية في ممارسة مهامه في البنك و لكن في نفس الوقت يخضع الى برنامج عمل تضعه إدارة البنك .

- ✓ الاستنتاج : من خلال نتائج الجدول السالف الذكر نستنتج أن أفراد العينة في مجملهم كانوا متفقين مع هذا المحور بمتوسط مرجح بلغ 1.33 أي الشروط القانونية و الموضوعية متوفر في المدقق الداخلي على مستوى البنك و هذا ما يثبته الانحراف المعيار ب 0.567 .

2. تحليل متغيرات المحور الثالث : وظيفة التدقيق و ادارة مخاطر السيولة

- ➢ **البعد الاول : وظيفة التدقيق الداخلي**

الجدول رقم (02-10) إجابات البعد الاول

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد			
		النسبة%	النسبة%	النسبة %			
01	يعمل قسم التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك و ادارتها	25	4	1	1,20	0,484	موافق
		83,3	13,3	3,3			
02	يعد قسم التدقيق الداخلي خطة التدقيق السنوي وفقا للمخاطر المدروسة ويتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق	19	9	2	1,43	0,626	موافق
		63,3	30,0	6,7			
03	يساهم التدقيق الداخلي بالتنسيق مع ادارة البنك في فحص وتقويم سلامة نظام ادارة المخاطر	22	7	1	1,30	0,535	موافق
		73,3	23,3	3,3			
04	يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر و ادارتها	28	2	0	1,07	0,254	موافق
		93,3	6,7	0,0			
05	يعتمد عمل التدقيق الداخلي على معلومات من داخل المؤسسة في تحديد حجم المخاطر واحتمالية حدوثها	21	6	3	1,40	0,675	موافق
		70,0	20,0	10,0			
06	يساعد التدقيق الداخلي في اكتشاف المخاطر وتحليلها	25	5	0	1,17	0,379	موافق
		83,3	16,7	0			
07	يساهم التدقيق الداخلي في تحسين وتطوير ادارة المخاطر	24	4	2	1,27	0,583	موافق
		80,0	13,3	6,7			
المجموع					1.26	0.51	

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

- من خلال الفقرة الأولى (يعمل قسم التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك و إدارتها)، نجد أن إجابات أفراد العينة الموافقين التي بلغت نسبتهم 83.3 % و قد حازت على متوسط مرجح 1.20 مرتفع و انحراف معياري 0.484 متوسط، نجد أن قسم التدقيق الداخلي يعمل على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك و يسهر على إدارة تلك المخاطر.
- من خلال الفقرة الرابعة (يساهم التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر و إدارتها) نجد أن إجابات أفراد العينة الموافقين على هذا الطرح قد بلغت نسبتهم 93.3 % بالإضافة إلى أن المتوسط المرجح قد حاز على 1.07 متوسط و انحراف معياري منخفض 0.254 ، نخلص إلى ان التدقيق الداخلي يساهم في الحد من المخاطر و إدارتها .
- من خلال الفقرة السادسة (يساعد التدقيق الداخلي في اكتشاف المخاطر و تحليلها) حيث اتفق معظم أفراد العينة على أن التدقيق الداخلي يساعد في اكتشاف المخاطر و تحليلها، حيث بلغ المتوسط المرجح 1.17 متوسط مقبول و بلغ الانحراف المعياري 0.397 متوسط .

✓ **الاستنتاج** : من خلال نتائج الجدول السالف الذكر نستنتج أن أفراد العينة في مجملهم كانوا متفقين مع هذا البعد بمتوسط مرجح بلغ 1.26 أي أن وظيفة التدقيق الداخلي لها دور في تفعيل ادارة المخاطر و هذا ما يثبته الانحراف المعيار بـ 0.51 .

➢ **البعد الثاني : التدقيق الداخلي وادارة مخاطر السيولة**

الجدول رقم(02-11) اجابات البعد الثاني

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد			
		النسبة%	النسبة%	النسبة%			
01	يساعد التدقيق الداخلي في معالجة مخاطر السيولة	23	5	2	1,30	0,596	موافق
		76,7	16,7	6,7			
02	يساهم التدقيق الداخلي في تحديد اسباب حدوث مخاطر السيولة	22	6	2	1,33	0,606	موافق
		73,3	20,0	6,7			
03	المدقق الداخلي يستند على النصوص القانونية في ممارسة مهامه وتعامل مع مخاطر السيولة	23	7	0	1,23	0,430	موافق
		76,7	23,3	0,0			
04	تساهم خصائص المدقق الداخلي الشخصية والعلمية في تقييم مخاطر السيولة وادارتها	14	11	5	1,70	0,750	موافق
		46,7	36,7	16,7			
05	تطوير معارف المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهارتهم و قدراتهم على تحديد ،مراقبة وقياس مخاطر السيولة وادارتها	21	7	2	1,37	0,615	موافق
		70,0	23,3	6,7			
06	البنك يعتمد على نظام رقابة داخلي يشمل التعامل مع مخاطر السيولة	21	6	3	1,40	0,675	موافق
		70,0	20,0	10,0			
07	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ ادارة مخاطر السيولة	13	17	0	1,57	0,504	محايد
		43,3	56,7	0,0			
08	التدقيق الداخلي يساعد على ايجاد	10	15	5	1,83	0,699	محايد

	سياسات وعمليات لإدارة مخاطر السيولة في حالة الازمات المحتملة	33,3	50,0	16,7			
09	التدقيق الداخلي يوفر القدر الكافي من الضمانات حول فعالية ادارة مخاطر السيولة	15	10	5	1,67	0,758	موافق
		50,0	33,3	16,7			
10	يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الوسائل و امكانات اللازمة لقياس مخاطر السيولة	13	11	6	1,77	0,774	موافق
		43,3	36,7	20,0			
11	التدقيق الداخلي يساعد في استحداث وسائل جديدة للتعامل مع مخاطر السيولة	18	10	2	1,47	0,629	موافق
		60,0	33,3	6,7			
	المجموع				1.51	0.640	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

- من خلال الفقرة الأول (يساعد التدقيق الداخلي في معالجة مخاطر السيولة) حيث اتفق معظم أفراد العينة البالغ نسبتهم 76.7 %، على أن التدقيق الداخلي يساعد في معالجة مخاطر السيولة، حيث بلغ المتوسط المرجح 1.30 متوسط مقبول و بلغ الانحراف المعياري 0.596 مرتفع .
- من خلال الفقرة الثانية (يساهم التدقيق الداخلي في تحديد أسباب حدوث مخاطر السيولة) حيث اتفق معظم أفراد العينة البالغ نسبتهم 73.3 %، على أن التدقيق الداخلي يساهم في تحديد أسباب حدوث مخاطر السيولة، حيث بلغ المتوسط المرجح 1.33 متوسط مقبول و بلغ الانحراف المعياري 0.606 مرتفع .
- من خلال الفقرة السادسة (البنك يعتمد على نظام رقابة داخلي يشمل التعامل مع مخاطر السيولة) حيث اتفق معظم أفراد العينة البالغ نسبتهم 70 %، على أن البنك يعتمد على نظام رقابة داخلي يشمل التعامل مع مخاطر السيولة، حيث بلغ المتوسط المرجح 1.40 متوسط مقبول و بلغ الانحراف المعياري 0.675 مرتفع.

- من خلال الفقرة العاشرة (يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الوسائل و إمكانات اللازمة لقياس مخاطر السيولة) حيث اتفق معظم أفراد العينة البالغ نسبتهم 43.3 % ، على أن قسم التدقيق الداخلي يتوفر على الوسائل و امكانات اللازمة لقياس مخاطر السيولة ، حيث بلغ المتوسط المرجح 1.77 مرتفع و بلغ الانحراف المعياري 0.774 مرتفع .

الاستنتاج : من خلال نتائج الجدول السالف الذكر نستنتج أن أفراد العينة في مجملهم كانوا متفقين مع هذا البعد بمتوسط مرجح بلغ 1.51 وانحراف معيار بـ 0.51 .

الفرع الثالث: عرض نتائج المتعلقة بعلاقة التدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة

1. الجدول رقم(02-12)يمثل تحليل معامل الارتباط:

		الشروط القانونية و الموضوعية للمدقق الداخلي BA	وظيفة التدقيق الداخلي BB	التدقيق الداخلي B
إدارة المخـــاطر السيولة	معامل الارتباط بيرسون	0،454	0،446	0،511
	مستوى الدلالة	0،012	0،014	0،004
	حجم العينة	30	30	30

المصدر:من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

أولا : علاقة المدقق الداخلي بإدارة مخاطر السيولة

- نلاحظ أن هناك علاقة خطية طردية بين الشروط القانونية والموضوعية للمدقق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة لأن معامل الارتباط بيرسون R=0,45 و له دلالة معنوية لأن مستوى الدلالة Sig=0.012 أقل من 0.05 و بالتالي هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الشروط القانونية و الموضوعية للمدقق الداخلي و إدارة الخاطر السيولة.

ثانيا: علاقة وظيفة التدقيق الداخلي بإدارة مخاطر السيولة

نلاحظ أن هناك علاقة طردية خطية بين وظيفة التدقيق و إدارة المخاطر لأن معامل بيرسون R=0.44 و له دلالة معنوية لأن مستوى الدلالة Sig=0.014 أقل من 0.05 و بالتالي هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين وظيفة التدقيق و دارة المخاطر السيولة.

- نستنتج من الجدول السالف الذكر أن هناك علاقة خطية طردية بين المتغيرين (التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر السيولة) لأن معامل ارتباط بيرسون R=0.51 ما نسبته 51 % وله دلالة إحصائية تساوي 0.004 أقل من 0.05.

ثالثا: دراسة تأثير التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر السيولة:

الجدول رقم(02-13) يمثل تأثير التدقيق الداخلي على ادارة مخاط السيولة

	A	Sig
(A)	0.737	0.02
(B)	0.51	0.04

إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

$Y=a+bx$

من خلال الجدول و المعادلة نستنتج أن:

(A) : ثابت .

(B) : معامل خط الانحدار (الميل) .

(X) : التدقيق الداخلي .

(Y) : إدارة مخاطر السيولة .

$Y=0.737+0.51X$

من خلال المعادلة نستنتج أنه كلما زاد التدقيق الداخلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة إدارة مخاطر السيولة

بـ 51% ومنه نجد أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية لأن 0.04= Sig أقل من 0.05.

رابعا: دراسة الأثر بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر السيولة عن طريق خط الانحدار المتعدد:

الجدول رقم (02-14) يوضح معاملات خط الانحدار.

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0,737	0,220		3,354	0,002
	A	0,510	0,162	0,511	3,145	0,004

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

من الجدول السابق مقطع خط الانحدار يساوي 0.737 الذي يمثل A من معادلة الخط المستقيم

$$Y=a+bx1+cx2\ldots$$

$$Y=0.737+0.51x1$$

وبالتالي نستنتج أن دور التدقيق الداخلي هو الأكثر أهمية و تأثير على إدارة مخاطر السيولة.

خامسا: الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

الجدول رقم (02-15) يمثل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع

Model	R معامل الارتباط	R Square معامل التحديد	Adjusted R Square معامل تحديد المصحح	Std. Error of the Estimate
1	0,511[a]	0,261	0,235	0,23664

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات نظامspss

من خلال الجدول السابق نستنتج أن معامل الارتباط الخطي بين للتدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة هو(51.1 %) أي أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرين.

مدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو(26.1 %) ،هذا ما يفسر لنا أن (26.1 %) من المتغيرات التي تحدث في عملية إدارة المخاطر السيولة سببها التدقيق الداخلي.

المطلب الثاني : تحليل و مناقشة الفرضيات

من خلال النتائج المتحصل عليها نختبر صحة الفرضيات التالية :

01- الفرضية الأولي:

الفرضية **H0** ليس هناك توافر للشروط القانونية و الموضوعية للمدقق الداخلي في البنوك.

الفرضية **H1** يوجد توافر للشروط القانونية و الموضوعية للمدقق الداخلي في البنوك.

من خلال فقرات المحور نجد أن معظم الإجابات كانت تركز على ان هناك شروط قانونية و الموضوعية للمدقق داخلي في البنوك من خلال حصولها على متوسط المرجح كلي 1.33 و من هنا نثبت صحة الفرضية **H1** التي تؤيد أن هناك مستوى توفر لشروط القانونية و الموضوعية للتدقيق الداخلي في البنوك .

02- الفرضية الثانية:

الفرضية **H0** لا تتوفر البنوك الجزائرية على ادارة مخاطر السيولة .

الفرضية **H1** تتوفر البنوك الجزائرية على إدارة مخاطر السيولة.

أغلب فقرات المحور ترتكز على أن هناك وجود توفر لإدارة المخاطر السيولة بالبنوك الجزائرية من خلال حصولها على متوسط حسابي مرجح بـ 1.51 من هنا نثبت صحة الفرضية **H1** تؤيد وجود مستوى مقبول لتوفر إدارة المخاطر السيولة بالبنوك الجزائرية .

03- الفرضية الثالثة:

الفرضية **H0** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة.

الفرضية **H1** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة .

من خلال فقرات المحور نجد أن معظم الإجابات كانت تركز على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة ، و هذا راجع الى أن معامل بيرسون R=0.44 وله دلالة إحصائية لأن Sig=0.014 و هو أقل من 0.05 ومن هنا نثبت صحة الفرضية **H1** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة.

04- الفرضية الرابعة:

الفرضية **H0** لا يلعب التدقيق الداخلي دور هاما في إدارة مخاطر السيولة.

الفرضية **H1** يلعب التدقيق الداخلي دور هام في إدارة مخاطر السيولة.

من خلال فقرات المحور نجد أن معظم الإجابات كانت تركز على أن التدقيق الداخلي يلعب دور هاما في إدارة مخاطر السيولة ، حيث بعد دراسة كل من تأثير التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر السيولة من خلال الاعتماد على المعادلة $Y=0.737+0.51X$ نجد أن كلما زاد التدقيق الداخلي المتمثل في X كلما كان له دور في زيادة Y المتمثل في إدارة المخاطر و منه نستنتج أن التدقيق له دور في إدارة مخاطر السيولة ، و دراسة تأثير التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر السيولة من خلال معادلة خط الانحدار المتعدد

Y=a+bx1+cx2…

Y=0.737+0.51x1

Y= 1.247

وبالتالي نستنتج أن دور التدقيق الداخلي هو الأكثر أهمية و تأثير على إدارة مخاطر السيولة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية التي أجريناها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة تم القيام بتوزيع استبانة في الوكالة بالإضافة إلى توزيع الاستبيان بكل من بنك الخارجي الجزائري و بنك الجزائر الخليج وكالة ورقلة ،وهذا من أجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج المتوصل إليها من الدراسة و قد توصلنا للإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية (ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة ؟) وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في :

1. ما مدى توافر الشروط الموضوعية و القانونية للمدقق الداخلي في البنوك (محل الدراسة)؟
2. هل تتوفر البنوك الجزائرية على إدارة مخاطر السيولة؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة التدقيق الداخلي و إدارة مخاطر السيولة؟
4. ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة؟

كما توصلنا إلى وجود علاقة ترابط وتكامل بين التدقيق الداخلية وإدارة مخاطر السيولة حيث أنهما مكملان لبعضهما وهذا راجع إلى طبيعة تناسق العمل فيما بينهما وهذا من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل والحد من مخاطر السيولة البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه والمتمثلة بدرجة أولى في استمرارية النشاط لتحقيق الأرباح .

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال الدراسة النظرية والميدانية التي قمنا بها والتي أجريناها على كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الجزائر الخارجي، بنك الخليج الجزائري- وكالة ورقلة ،الإجابة على الإشكالية ومعالجتها والمتمثلة في:

- ✓ ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة ؟

وانطلاقا من الفرضيات الأساسية و باستخدام الأدوات والأساليب التي قمنا بالإشارة إليها تم التوصل إلى:

أولا :اختبار الفرضيات:

بعد عرض مختلف النتائج المتوصل إليها ومناقشتها، سنقوم باختبار مدى صحة فرضيات الموضوع والمتمثلة في:

بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بتوافر الشروط القانونية والموضوعية للمدقق الداخلي في البنوك (محل الدراسة) ، فقد تحقق هذا الفرض بناءا على ما تم التوصل إليه من خلال إجراء استبيان، حيث كانت نتائجه تميز المدقق بالاستقلالية و الموضوعية والحياد والمؤهلات في أداء مهامه على مستوى البنوك، من خلال ذلك نخلص الى ثبات الفرضية الأولى.

فيما يخص الفرضية الثانية المتعلقة بتوفر البنوك الجزائرية على إدارة مخاطر السيولة بشكل مقبول ،فقد بينت نتائج الدراسة على مستوى البنوك (محل الدراسة) اعتماد البنوك على قسم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر المحتملة و وضع خطة التدقيق السنوية مع إدارة البنك في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر ،من خلال ذلك نخلص إلى اثبات الفرضية الثانية.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر السيولة فقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي وادارة مخاطر السيولة و منه نستنتج ثبات صحة الفرضية.

و في ما يخص الفرضية الرابعة المتعلقة بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة ،فقد بينت نتائج الدراسة أن وظيفة التدقيق الداخلي تساعد في معالجة مخاطر السيولة وتساهم في تحديد أسباب حدوثها وكذا تعمل على تقييمها وإدارتها كما توفر القدرة الكافية من الضمانات حول فعالية إدارة المخاطر وتعمل على

استحداث وسائل جديدة للتعامل مع مخاطر السيولة المحتملة ،وبالإضافة إلى الاعتماد على نتائج معادلة الانحدار الخطي المتعدد نخلص إلى ثبات الفرضية .

ثانيا: نتائج الدراسة:

- ✓ يجب على المدقق الداخلي التميز بجميع الشروط القانونية والموضوعية للتدقيق الداخلي حتى يتسنى له ممارسة مهامه بشكل فعال.
- ✓ يعد التدقيق الداخلي أداة فعالة للتقليل و إدارة مخاطر السيولة الحالية والمتوقعة ،كما يعد عمل المدقق الداخلي ضروري في إدارة مخاطر السيولة والتنبؤ بها لغرض اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لا سيما القرارات الاستراتيجية.
- ✓ يساعد التدقيق الداخلي على تحليل ومعرفة الأسباب التي أدت إلى وقوع المخاطر التي تأثر سلبا على نشاط البنوك.
- ✓ إن فهم المدقق الداخلي الصحيح لطبيعة مخاطر السيولة و انعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية يساعده في ايجاد الحلول التي تؤدي إلى إدارة تلك المخاطر والتقليل منها.
- ✓ هناك مساهمة فعالة وايجابية لوظيفة التدقيق الداخلي لعملية إدارة مخاطر في البنوك.

ثالثا: التوصيات:

- التركيز على استغلال التكنولوجيا، فالتكنولوجيا تلعب دورا مهما في خلق القيمة المضافة للتدقيق الداخلي.
- ضرورة تقديم الدعم للمدقق الداخلي من خلال توفير المعلومات اللازمة و التصدي للعراقيل التي تواجهه في أداء مهامه.
- ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة المالية.
- ضرورة توعية المؤسسات بأهمية البحث العلمي و إيجاد آلية تنسيق بينها و بين الجامعات الجزائرية، هذا لتقديم المساعدة للباحث العلمي لإنجاز بحثه.

رابعا: أفاق الدراسة:

في الأخير ومن خلال دراستنا لكل من التدقيق الداخلي أو إدارة مخاطر السيولة ،يمكننا اقتراح الاشكاليات الآتية:

- دور التدقيق في ظل استعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تفعيل أداء ادارة المخاطر.
- مدى مساهمة معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق الداخلي للمؤسسات المالية.
- مدى تطور مفهوم دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر في المؤسسة.

المراجع

المراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم بختي ،**دليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية(المذكرة ،الاطروحة ،التقرير ،المقال) وفق طريقة الIMRAD** ،مطبوعة غير منشورة ،جامعة ورقلة 2015.
2. خلف عبد الله الوردات ,**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة عنIIA** ,مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى ، الاردن 2014.
3. داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ،المصارف العربية ،الطبعة الثانية ،بيروت- لبنان 2010
4. سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر2005 .
5. احمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، الطبعة الأولى، دار الصفار للنشر، عمان2011.
6. خالد امين عبد الله ، **التدقيق والرقابة في البنوك** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان-2012.
7. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف الإسكندرية،2005 .
8. عبد المعطي رضا أشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 1999.
9. احمد غنيم، **الأزمات المالية والمصرفية**، مقررات بازل للرقابة والإشراف على البنوك بازل 1 بازل 2 ، القاهرة ، مصر.
10. طارق الله خان، حبيب احمد، **إدارة المخاطر**، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003.
11. محمد حسين علي الصواف ، **اثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ،المعهد التقني بالموصل** ، العراق- 2011.

الجرائد والمجلات العلمية:

12. القانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 1991/04/30، العدد20.

13. المرسوم التنفيذي رقم 96- 318 المؤرخ في 1996/09/25 **يتضمن إحداث المجلس الوطني،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 1996/09/29، العدد 56.

14. المرسوم التنفيذي رقم96-431 المؤرخ في 1996/11/30 **المتعلق بكيفيات تعين محافظ الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و مراكز البحث و التنمية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** المؤرخة في 1996/12/01 ، العدد 74 .

15. المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 2001/12/20 **المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي في 1992/01/13**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المؤرخة في 2001/12/20، العدد80.

16. القانون 10-01 المؤرخ في 2010/01/29، **المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد،** لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 2010/01/11، العدد42، ص17.

17. محمد عبد الله ابراهيم / حسن فائز حسين ، **دور معايير التدقيق الداخلي للIIA في تحسين الدليل الاسترشادي المحلي وانعكاسه على كفاءة أداء وحدات التدقيق الداخلي** ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية العدد108 ، المجلد24 ، العراق 2018.

18. عبد الله مايو/يزيد صالحي, **واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية**, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, العدد09/2016.

19. طربلسي سليم ،معطى خير الدين ,**المراجعة الداخلية كألية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،مجلد09، العدد02-2016.

20. بوطورة فضيلة ، بقى الشريف ، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف و رصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية** ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2015.

21. بونيهي مريم ، **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات اللجنة بازل للرقابة المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 15، المجلد 02-2016.

22. حسين احمد دحدوح/درويش فيصل مراد ،**مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،المجلد 36 ،العدد05-سورية2014.

رسائل علمية:

23. خلدون عود الله عبد الله البطوش ,**دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الاردنية** ,رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة الشرق الاوسط ,الاردن2015.

24. يوسف سعيد يوسف المدلل ,**دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري**, رسالة ماجستير غير منشورة, قسم المحاسبة والتمويل ,الجامعة الاسلامية-غزة ,فلسطين 2007

25. شادي صالح البرجيمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، رسالة الماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة دمشق-سوريا،2012.

26. ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ،قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين،2011.

27. ورود ناهض الشوا ، **دور المدقق الداخلي في ادارة مخاطر بيئة العمل(من وجهة نظر موظفي مجمع الايرادات في وزارة المالية بقطاع غزة)** رسالة ماجستير غير منشورة ،فلسطين-2014.

المؤتمرات والتظاهرات العلمية:

28. احمد حلمي جمعة/ سمير البرغوتي ،المؤتمر العلمي الدولي السابع ،ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة , **دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر ،جامعة الزيتونة** ،الاردن2007.

29.غسان سالم الطالب ، **مخاطر السيولة النقدية في المصارف الاسلامية** ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصارف الإسلامية ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية ، الاردن ، 2015.

30.أسامة صبحي الفاعوري ، **إدارة المخاطر ودور مشغيلي القطاع السياحي في وقت الازمات**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1. Jacques Renard**, théorie et pratique d'audit interne**، les éditions d'organisation، groupe eyrolles، Paris2010.
2. Michel Durbernet ، **Gestion Actif-Passif et titrisation des service Bancaire**، Economica، paris,2000.
3. Basel committee on banking supervision ، **principles for sound liquidity risk management and supervision**، bank for International Settlements ،september2008.
4. William ، **Auditingriskassessmentrisk management processe** Florida(usa)-2003.
5. Odoyo Omwono and Okinyi ،**An Analysis of Role of Internal Audit in Implementing Risk Management**- a Study(5) of State Corporations in Kenya-2014.
6. The Institute of Internal Auditors in the United States of America, UK and Ireland, on the Role of Internal Audit in Risk Management, 2011

الملاحق

الملحق رقم:(01)

قائمة المحكمين

د. عصام بوزيد
د. بدوي الياس
د. قريشي خير الدين

الملحق رقم:(02)

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,788	25

FREQUENCIES VARIABLES=الجنس السن المؤهل الوظيفة الخبرة
/ORDER=ANALYSIS.

Frequencies

Statistics

		الجنس	السن	المؤهل	الوظيفة	الخبرة
N	Valid	30	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	19	63,3	63,3	63,3
	2	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	5	16,7	16,7	16,7
	2	17	56,7	56,7	73,3
	3	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	8	26,7	26,7	26,7
	2	18	60,0	60,0	86,7
	3	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	4	13,3	13,3	13,3
	2	11	36,7	36,7	50,0
	3	4	13,3	13,3	63,3
	4	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	8	26,7	26,7	26,7
	2	19	63,3	63,3	90,0
	3	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES
VARIABLES=م2س1 م2س2 م2س3 م2س4 م2س5 م2س6 م2س7 م3ب1س1 م3ب1س2 م3ب1س3 م3ب1س4 م3ب1س5 م3ب1س6
م3ب1س7 م3ب2س1 م3ب2س2 م3ب2س3 م3ب2س4 م3ب2س5 م3ب2س6 م3ب2س7 م3ب2س8 م3ب2س9 م3ب2س10 م3ب2س11
/STATISTICS=STDDEV MEAN
/ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

Statistics

		م2س1	م2س2	م2س3	م2س4	م2س5	م2س6	م2س7
N	Valid	30	30	30	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		1,53	1,23	1,13	1,57	1,10	1,37	1,37
Std. Deviation		,819	,504	,434	,679	,305	,556	,669

Statistics

		م3ب1س1	م3ب1س2	م3ب1س3	م3ب1س4	م3ب1س5	م3ب1س6	م3ب1س7
N	Valid	30	30	30	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		1,20	1,43	1,30	1,07	1,40	1,17	1,27
Std. Deviation		,484	,626	,535	,254	,675	,379	,583

Statistics

		م3ب2س1	م3ب2س2	م3ب2س3	م3ب2س4	م3ب2س5	م3ب2س6	م3ب2س7
N	Valid	30	30	30	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		1,30	1,33	1,23	1,70	1,37	1,40	1,57
Std. Deviation		,596	,606	,430	,750	,615	,675	,504

Statistics

		م3ب2س8	م3ب2س9	م3ب2س10	م3ب2س11
N	Valid	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0
Mean		1,83	1,67	1,77	1,47
Std. Deviation		,699	,758	,774	,629

Frequency Table

يتميز عمل المدقق الداخلي في البنك بالاستقلالية

م2س1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	20	66,7	66,7	66,7
	2	4	13,3	13,3	80,0
	3	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يتميز اداء المدقق الداخلي في البنك بالموضوعية

م2س2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	24	80,0	80,0	80,0
	2	5	16,7	16,7	96,7
	3	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المدقق الداخلي حيادي و نزيه في ممارسة مهامه

م2س3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	27	90,0	90,0	90,0
	2	2	6,7	6,7	96,7
	3	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

مستوى المدقق الداخلي من جانب المؤهلات و الكفاءات كافي للممارسة وظيفته في البنك بشكل فعال

م2س4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	16	53,3	53,3	53,3
	2	11	36,7	36,7	90,0
	3	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يقوم المدقق الداخلي في البنك بإعداد وتسليم التقارير الى الجهات المحددة قانونيا

م2س5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	27	90,0	90,0	90,0
	2	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

تحدد الادارة نطاق عمل المدقق الداخلي

م2س6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	20	66,7	66,7	66,7
	2	9	30,0	30,0	96,7
	3	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يعتمد المدقق الداخلي على القوائم المالية للبنك في اعداد التقارير الخاصة به

م2س7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	22	73,3	73,3	73,3
	2	5	16,7	16,7	90,0
	3	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يعمل قسم التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك و ادارتها

م3ب1س1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	25	83,3	83,3	83,3
	2	4	13,3	13,3	96,7
	3	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يعد قسم التدقيق الداخلي خطة التدقيق السنوي وفقا للمخاطر المدروسة ويتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق

م3ب1س2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	19	63,3	63,3	63,3
	2	9	30,0	30,0	93,3
	3	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يساهم التدقيق الداخلي بالتنسيق مع ادارة البنك في فحص وتقويم سلامة نظام ادارة المخاطر

م3ب1س3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	22	73,3	73,3	73,3
	2	7	23,3	23,3	96,7
	3	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر و ادارتها

م3ب1س4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	28	93,3	93,3	93,3
	2	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يعتمد عمل التدقيق الداخلي على معلومات من داخل المؤسسة في تحديد حجم المخاطر واحتمالية حدوثها

م3ب1س5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	21	70,0	70,0	70,0
	2	6	20,0	20,0	90,0
	3	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يساعد التدقيق الداخلي في اكتشاف المخاطر وتحليلها

م3ب1س6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	25	83,3	83,3	83,3
	2	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يساهم التدقيق الداخلي في تحسين وتطوير ادارة المخاطر

م3ب1س7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	24	80,0	80,0	80,0
	2	4	13,3	13,3	93,3
	3	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يساعد التدقيق الداخلي في معالجة مخاطر السيولة

م3ب2س1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	23	76,7	76,7	76,7
	2	5	16,7	16,7	93,3
	3	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يساهم التدقيق الداخلي في تحديد اسباب حدوث مخاطر السيولة

م3ب2س2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	22	73,3	73,3	73,3
	2	6	20,0	20,0	93,3
	3	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المدقق الداخلي يستند على النصوص القانونية في ممارسة مهامه وتعامل مع مخاطر السيولة

م3ب2س3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	23	76,7	76,7	76,7
	2	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

تساهم خصائص المدقق الداخلي الشخصية والعلمية في تقييم مخاطر السيولة وادارتها

م3ب2س4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	14	46,7	46,7	46,7
	2	11	36,7	36,7	83,3
	3	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

تطوير معارف المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهارتهم و قدراتهم على تحديد ،مراقبة وقياس مخاطر السيولة وادارتها

م3ب2س5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	21	70,0	70,0	70,0
	2	7	23,3	23,3	93,3
	3	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

البنك يعتمد على نظام رقابة داخلي يشمل التعامل مع مخاطر السيولة

م3ب2س6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	21	70,0	70,0	70,0
	2	6	20,0	20,0	90,0
	3	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ ادارة مخاطر السيولة

م3ب2س7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	13	43,3	43,3	43,3
	2	17	56,7	56,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

التدقيق الداخلي يساعد على ايجاد سياسات وعمليات لإدارة مخاطر السيولة في حالة الازمات المحتملة

م3ب2س8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	10	33,3	33,3	33,3
	2	15	50,0	50,0	83,3
	3	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

التدقيق الداخلي يوفر القدر الكافي من الضمانات حول فعالية ادارة مخاطر السيولة

م3ب2س9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	15	50,0	50,0	50,0
	2	10	33,3	33,3	83,3
	3	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الوسائل و امكانات اللازمة لقياس مخاطر السيولة

م3ب2س10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	13	43,3	43,3	43,3
	2	11	36,7	36,7	80,0
	3	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

التدقيق الداخلي يساعد في استحداث وسائل جديدة للتعامل مع مخاطر السيولة

م3ب2س11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	18	60,0	60,0	60,0
	2	10	33,3	33,3	93,3
	3	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

```
COMPUTE A=MEAN(A1 TO A7).
EXECUTE.
COMPUTE BA=MEAN(BA1 TO BA7).
EXECUTE.
COMPUTE BB=MEAN(BB1 TO BB11).
EXECUTE.
COMPUTE B=MEAN(BA1 TO BB11).
EXECUTE.
CORRELATIONS
/VARIABLES=A BA BB B
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		A	BA	BB	B
A	Pearson Correlation	1	,454*	,446*	,511**
	Sig. (2-tailed)		,012	,014	,004
	N	30	30	30	30
BA	Pearson Correlation	,454*	1	,474**	,732**
	Sig. (2-tailed)	,012		,008	,000
	N	30	30	30	30
BB	Pearson Correlation	,446*	,474**	1	,947**
	Sig. (2-tailed)	,014	,008		,000
	N	30	30	30	30

B	Pearson Correlation	,511**	,732**	,947**	1
	Sig. (2-tailed)	,004	,000	,000	
	N	30	30	30	30

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT B
/METHOD=ENTER A.
```

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	A[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: B

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,511[a]	,261	,235	,23664

a. Predictors: (Constant), A

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,554	1	,554	9,889	,004[b]
	Residual	1,568	28	,056		
	Total	2,122	29			

a. Dependent Variable: B

b. Predictors: (Constant), A

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,737	,220		3,354	,002
	A	,510	,162	,511	3,145	,004

a. Dependent Variable: B

الملحق رقم:(03)

الاستبيان: في إطار إنجاز مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر السيولة ، يشرفني أن أضع هذا الاستبيان بين ايدكم ونطلب منكم اعطائنا صورة حقيقة حول الموضوع محل الدراسة ، نتمنى منكم قراءة كل العبارات بدقة و الاجابة عنها ، مع شكر و التقدير لشخصكم و جزاكم الله خيرا .

من إعداد الطلبة:- بن لحسن فاتح

- ابلال ايوب

❖ **المحور الاول : معلومات شخصية**

ضع العلامة (X) التي تعبر عن رأيك:

1. **الجنس** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **السن** أقل من 30سنة ☐ من 30 الى 40 سنة ☐ كبر من 40 سنة ☐
3. **المؤهل العلمي** ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐
4. **نوع الوظيفة** تدقيق ☐ محاسبة ☐ مدير مالي ☐ اخرى ☐
5. **الخبرة المهنية** أقل من 5 سنوات ☐ أكثر من 5 سنوات ☐

❖ **المحور الثاني: الشروط القانونية و الموضوعية للمدقق الداخلي .**

الرقم	السؤال	موافق	محايد	غير موافق
01	يتميز عمل المدقق الداخلي في البنك بالاستقلالية			
02	**يتميز** اداء المدقق الداخلي في البنك بالموضوعية			
03	المدقق الداخلي حيادي و **نزيه** في ممارسة مهامه			
04	مستوى المدقق الداخلي من جانب المؤهلات و الكفاءات كافي للممارسة وظيفته في البنك بشكل فعال			
05	يقوم المدقق الداخلي في البنك بإعداد وتسليم التقارير الى الجهات المحددة قانونيا			
06	تحدد الادارة نطاق عمل المدقق الداخلي			

07	يعتمد المدقق الداخلي على القوائم المالية للبنك في اعداد التقارير الخاصة به			

❖ المحور الثالث: وظيفة التدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة.

1. البعد الاول: وظيفة التدقيق الداخلي.

الرقم	السؤال	موافق	محايد	غير موافق
01	يعمل قسم التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك و ادارتها			
02	يعد قسم التدقيق الداخلي خطة التدقيق السنوي وفقا للمخاطر المدروسة ويتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق			
03	يساهم التدقيق الداخلي بالتنسيق مع ادارة البنك في فحص وتقويم سلامة نظام ادارة المخاطر			
04	يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر و ادارتها			
05	يعتمد عمل التدقيق الداخلي على معلومات من داخل المؤسسة في تحديد حجم المخاطر واحتمالية حدوثها			
06	يساعد التدقيق الداخلي في اكتشاف المخاطر وتحليلها			
07	يساهم التدقيق الداخلي في تحسين وتطوير ادارة المخاطر			

2. البعد الثاني: التدقيق الداخلي وادارة مخاطر السيولة

الرقم	السؤال	موافق	محايد	غير موافق
01	يساعد التدقيق الداخلي في معالجة مخاطر السيولة			
02	يساهم التدقيق الداخلي في تحديد اسباب حدوث مخاطر السيولة			
03	المدقق الداخلي يستند على النصوص القانونية في ممارسة مهامه وتعامل مع مخاطر السيولة			
04	تساهم خصائص المدقق الداخلي الشخصية والعلمية في تقييم مخاطر السيولة وادارتها			
05	تطوير معارف المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهارتهم و قدراتهم على تحديد ،مراقبة وقياس مخاطر السيولة وادارتها			
06	البنك يعتمد على نظام رقابة داخلي يشمل التعامل مع مخاطر السيولة			
07	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ ادارة مخاطر السيولة			
08	التدقيق الداخلي يساعد على ايجاد سياسات وعمليات لإدارة مخاطر السيولة في حالة الازمات المحتملة			
09	التدقيق الداخلي يوفر القدر الكافي من الضمانات حول فعالية ادارة مخاطر السيولة			
10	يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الوسائل و امكانات اللازمة لقياس مخاطر السيولة			
11	التدقيق الداخلي يساعد في استحداث وسائل جديدة للتعامل مع مخاطر السيولة			

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	**ب**
الاشكالية	**ب**
الفرضيات	**ب**
اسباب اختيار الموضوع	**ت**
اهداف الدراسة	**ت**
اهمية الدراسة	**ت**
حدود الدراسة	**ت**
صعوبات الدراسة	**ث**
منهج الدراسة	**ث**
هيكل الدراسة	**ث**
الفصل الاول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الاول: مفاهيم اساسية في التدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة	**03**
المطلب الاول: الاطار النظري العام للتدقيق الداخلي	**03**
الفرع الاول: ماهية التدقيق الداخلي	**03**
الفرع الثاني: تنظيم ممارسة مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر	**08**
المطلب الثاني: الاطار العام لإدارة مخاطر السيولة	**12**
الفرع الاول: ماهية المخاطر وادارتها	**12**
الفرع الثاني: ماهية ادارة مخاطر السيولة	**15**
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة	**19**
الفرع الاول: العلاقة بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر	**19**
الفرع الثاني: دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية	**20**
الفرع الثالث: استعانة ادارة المخاطر بالتدقيق الداخلي	**22**

المبحث الثاني: الدراسات السابقة	23
المطلب الاول: دراسات متعلقة بموضوع دور التدقيق الداخلي في ادارة مخاطر السيولة	23
الفرع الاول: دراسات عربية	23
الفرع الثاني: دراسات اجنبية	27
المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	29
خلاصة الفصل الاول	32
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للتدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة	33
تمهيد	34
المبحث الاول: الطريقة وادوات الدراسة	35
المطلب الاول: التحليل الوصفي لعينة الدراسة	35
الفرع الاول: مصادر البيانات	35
الفرع الثاني: مجتمع و عينة الدراسة	35
المطلب الثاني: ادوات وطبيعة المتغيرات	36
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	38
المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة	38
الفرع الاول: تحليل متغيرات المحور الاول	38
الفرع الثاني: تحليل المتغيرات المتعلقة بالتدقيق الداخلي وادارة مخاطر السيولة	43
الفرع الثالث: عرض النتائج المتعلقة بعلاقة التدقيق الداخلي و ادارة مخاطر السيولة	50
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة الفرضيات	53
خلاصة الفصل الثاني	55
الخاتمة	56
قائمة المراجع	60
قائمة الملاحق	65
الفهرس	82